

أحكام الخارج عن القياس في كتاب "معاني الحروف" المنسوب للرماني

د. مها بنت عبد العزيز الخضير

أستاذة النحو والصرف المشاركة - قسم اللغة العربية كلية الآداب - جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن

ملخص البحث: عُتيت هذه الدراسة ببيان أحكام الخارج عن القياس في كتاب "معاني الحروف" المنسوب لأبي الحسن علي الرماني (ت ٣٨٤هـ)، وهدفت إلى بيان موقف الرماني منها من خلال عرض مواضعها، ومدى موافقته لأحكام النحاة فيها، وتحديد علاقة مصطلح كل حكم بدرجة الصواب للخارج عن القياس، مع ربط ذلك بأثر المخزون المعرفي لدى الرماني.. وقد بلغ عدد هذه الأحكام خمسة؛ وهي: (الشاذ والضرورة الشعرية والبعد وفيه نظر والقبح)، حكم بها في عشرين موضعاً من كتابه، وهي صيغ تدرج في أصلها تحت نوعين من الأحكام؛ أحكام كمية: يُحكم بها بناء على كثرة المسموع فيها وقلته، كالحكم بالشاذ، وأحكام نوعية: يُحكم بها على مستوى الجودة للتركيب اللغوي المستعمل، وتدرج تحته الصيغ الأربع الباقية. وخلصت الدراسة إلى تأكيد عناية الرماني بموافقة أقيسة البصريين والوقوف على ما قبلوه، والعناية بالحكم على الخارج عن القياس سواء كان نثراً أم شعراً أم قراءة قرآنية، وهو أثر من آثار شخصيته العلمية المميزة التي عُرف بها. وهو في كل ذلك ظاهر التأدب مع أحكام غيره، موجز العبارة، تُرافق أحكامه التعليقات العلمية. وخرجت الدراسة بتوصية للباحثين بمضاعفة الجهد لجمع تلك الصيغ واستقراء ضوابطها وقواعدها، وتحرير الفروق بينها.

الكلمات المفتاحية: التقعيد النحوي - القبيح - الشاذ - الضرورة الشعرية - فيه نظر.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين ، سيدنا ونبينا محمد صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم ، أما بعد :

فلقد عُني النحويون بضبط القواعد اللغوية منذ أن قرروا جمع اللغة وتأسيس علم النحو ؛ فوضعوا أصولاً وقواعد تضبط جمعهم للغة والقياس عليه ، ثم أخضعوا ما وقع تحت أيديهم من المسموع لهذه الأصول ، فما وافقها كان هو الصواب الذي يقاس عليه ، وما خالفها وضعوه في درجة تناسبه وحفظوه ومنعوا القياس عليه ؛ وهذا المسموع المخالف للمقاييس يتفاوت في درجة القبول ، وكما كان للنحاة ألفاظ كثيرة استعملوها في معايير الحكم بالصواب على الدليل تندرج في سُلّم القبول لدعم القاعدة ، نحو: جيد وحسن وجائز وعربي كثير،... إلخ، كانت لهم كذلك ألفاظهم التي وضعوها للحكم على ما ورد مخالفاً للقواعد المعتمدة، فكثرت عندهم المصطلحات التي تشعر السامع بضعف هذا الاستعمال وعدم قبول القياس عليه ؛ نحو: الشاذ - الضعيف - القبيح - فيه بُعد - فيه نظر...، وهي أحكام لا تدل صراحة على عدم جواز هذا التركيب المستعمل ؛ إذ إن هناك مصطلحات صريحة في الرفض ، نحو: هذا خطأ - مُحال - فاسد - ليس بشيء - لا يجوز...، فكثرت في كتبهم العبارات التي تحمل دلالة حكمية محددة مع تفاوت فيما بينهم ، وأكثر ما نجد هذا عند البصريين ؛ لعدم توسعهم في السماع شأن الكوفيين ، فما يراه البصري غير ما يعتمده الكوفي ، وما قبله الكوفي يتوسع رده البصري ، الذي وقف موقفاً حازماً مع المسموع فأخضعه لشروطه ولم يتوسع في قبوله ، فإن خرج عن الدرجة التي حددها البصريون أصدر فيه حكماً يناسبه ، بل إن علماء الاتجاه البصري أنفسهم تباينت أحكامهم التي أصدروها بحق المسألة الواحدة ، مما أدى إلى تداخل المصطلحات ،

وتباين درجة القبول أو الرد للمسموع، وأمام كثرة هذه الصيغ للأحكام يقف القارئ حائرًا في تحديد المستوى المعياري لها، وتحديد الفرق الدقيق بينها، فإذا كانت كلها أحكامًا للتضعيف فلماذا كثرت؟ ولماذا تنوعت؟ ألا يكفي حكم واحد منها فقط؟ إن الأمر يتطلب النظر بدقة في هذه الاستعمالات اللغوية واستطلاع آراء النحاة حولها للوصول للدلالة كل صيغة منها، وتحديد درجة الصواب التي تناسب إصداره بحق هذا الاستعمال أو ذلك، ولا يسع الناظر في تلك الأحكام المنوعة الكثيرة إلا أن يدرك ما تحمله من دلالة عظيمة على عناية النحاة بضبط القواعد والتمحيص في المسموع؛ للحفاظ على اللسان العربي بعيداً عن اللحن.

وبين يدي هذه الدراسة كتاب "معاني الحروف" المنسوب لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني (ت ٥٣٨٤هـ) - بتحقيق الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي - نموذجًا نقف من خلاله على تلك الأحكام؛ فقد بدت فيه عناية بالغة بالأحكام والمقاييس فكثرت وتنوعت وفق ما يقتضيه الاستعمال اللغوي المذكور، وقد لفت النظر إليه كثرتها وتنوعها رغم صغر حجم الكتاب فضم أحكامًا صريحة في الرد، وأخرى صريحة في القبول، وثالثة تتوسط بين القبول والرد؛ تتحفظ على المسموع الذي لا يتوافق مع قواعد النحويين وأقيستهم تمام الموافقة، ولا يمكن إلغاؤه لوجود مستند له في السماع، ولكنه سماع لا تنطبق عليه كافة القيود ليصل إلى حد القياس عليه وتداوله. جاءت هذه الدراسة التي تُعنى باستقراء صيغ الخارج عن القياس وتتبع مواضعها في هذا الكتاب، فكان عنوانها: "أحكام الخارج عن القياس في كتاب (معاني الحروف) المنسوب للرماني".

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

١ - كثرة الأحكام لتصنيف الخارج عن القياس وتنوعها.

٢ - الحاجة للوقوف على مواضع هذه الأحكام عند النحويين وبيان مواقفهم منها.

٣ - تمييز أبي الحسن الرماني وبراعته في كثير من العلوم ؛ كالمنطق وعلم الكلام ، وأثر ذلك في فكره النحوي.

٤ - الحاجة إلى دراسة هذه الأحكام وفق مستوى الجودة ، الذي يحتاجه المتلقي لمعرفة درجة التفاضل بين التراكيب في جودة الاستعمال اللغوي ؛ لكونها تحمل في دلالتها جانباً من الصواب.

مشكلة الدراسة: أحكام الرماني التي أصدرها للاعتراض أو التحفظ على بعض الاستعمالات اللغوية الخارجة عن القياس في كتاب "معاني الحروف" المنسوب إليه ، والكشف عن درجتها عند النحاة.

حدود الدراسة: أحكام الخارج عن القياس في كتاب "معاني الحروف" المنسوب لأبي الحسن الرماني ، وبلغ عددها خمسة.

أهداف الدراسة:

١ - استقراء صيغ الأحكام بحق الخارج عن القياس في مدونة الدراسة.

٢ - علاقة مصطلح الحكم بتحديد درجة الصواب للخارج عن القياس.

٣ - تحليل المسائل التي وردت فيها هذه الأحكام لمعرفة آراء النحاة فيها ، ومدى توافق الرماني معهم.

٤ - الوقوف على أثر المخزون المعرفي لدى الرماني ، وتنوع ثقافته في مقرراته الحكمية ومؤلفاته النحوية.

منهج الدراسة: تتطلب الدراسة اتباع المنهج الاستقرائي أولاً في جمع هذه الأحكام وتتبع مواضعها في المدونة، ثم المنهج التحليلي لمواضعها وبيان آراء النحاة فيها ومدى توافق الرماني معهم.

الدراسات السابقة: قامت دراسات عديدة في أصول النحو وأقيسته بصورة عامة، وليس من بينها دراسة تشبه هذه الدراسة، ومن تلك الدراسات:

١ - كتاب معاني الحروف للرماني (١٣٨٤هـ) دراسة تحليلية: د. علي سعيد الخيكاني، بحث منشور في مجلة "دواة" للدراسات اللغوية والتربوية على الموقع الإلكتروني: iasj.net وصرّح الباحث في مقدمته أنه سيدرس الكتاب دراسة تحليلية يسلط فيها الضوء على منهجية الكتاب وأسلوب الرماني في تأليفه، ولم يتناول الأحكام النحوية الواردة فيه.

٢ - الشاهد النحوي "الشاذ والضرورة" في كتاب الأصول لابن السراج: للباحث: محمد أحمد عبد الله المسيعدين، رسالة ماجستير - قسم اللغة العربية - جامعة مؤتة - الأردن ٢٠٠٩م، وهو بحث اختص بالشواهد الشاذة والتي ارتكبت فيها الضرورة في كتاب الأصول عند ابن السراج.

٣ - الشذوذ في الشاهد الشعري بين الدلالة والاستعمال "شواهد سيبويه نموذجاً: للباحثة: نورة ناهر الحربي، رسالة ماجستير - قسم اللغة العربية - جامعة الملك عبد العزيز - السعودية، وهو بحث خاص بشواهد سيبويه.

٤ - ظاهرة القبح في كتاب سيبويه: دراسة وصفية تحليلية: د. أحمد عوض عبد الله البجبح، كتاب مطبوع، وأصله رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة عدن، اليمن، ٢٠١١م، نشر في دار دجلة، ٢٠١٦م.

٥ - ظاهرة الشذوذ في النحو العربي : فتحي عبد الفتاح الدجني ، وكالة المطبوعات ، الكويت.

٦ - الشاذ والضرورة في كتاب المقتضب للمبرد" دراسة وصفية تحليلية" ، رسالة ماجستير للباحث : يحيى عبد المجيد أبو مهادي ، كلية الآداب ، الجامعة الإسلامية بغزة ، ٢٠١٩م.

٧ - الأحكام النحوية التقويمية في النحو العربي ، دراسة تحليلية : نزار الحميداوي ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ٢٠١٠م.

٨ - الأحكام النحوية والقراءات القرآنية ، جمعاً ودراسة من سورة الفاتحة إلى غاية سورة الكهف : محمد علي النوري ، رسالة دكتوراه ، جامعة أم القرى ، كلية اللغة العربية ، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.

وغيرها من الدراسات التي تناولت الضرورة والشاذ وغيرهما من الأحكام النحوية السلبية.

هيكلية البحث : ستتظم هذه الدراسة في :

مقدمة : تبين أهمية الموضوع وأهدافه ومنهجه.

المبحث الأول : الدراسة النظرية ، وتتضمن :

أ - أبو الحسن الرماني وكتاب معاني الحروف.

ب - أحكام مخالفة القياس عند الرماني.

ج - التقعيد النحوي ، وأحكامه.

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية" مواضع الأحكام في كتاب " معاني الحروف"
ومسائلها، وهي:

- أ - الحكم بالشذوذ.
 - ب - الحكم بالضرورة الشعرية.
 - ج - الحكم بالبعد.
 - د - الحكم بعبارة " وفيه نظر".
 - هـ - الحكم بالقبح.
- الخاتمة، وفيها تلخيص لأهم النتائج.
ثبت المصادر والمراجع.

المبحث الأول: الدراسة النظرية

أ - أبو الحسن الرماني وكتاب "معاني الحروف"

نبذة يسيرة عن الرماني^(١): أبو الحسن علي بن عيسى الرماني النحوي، ولد ببغداد سنة (٢٩٦هـ). وبها توفي عام (٣٨٤هـ) علم بارز من أعلام اللغة والنحو في القرن الرابع الهجري، تتلمذ على كبار العلماء؛ فأخذ اللغة عن أبي بكر بن دريد (ت ٣٢١هـ)، والنحو عن أبي إسحاق الزجاج (٣١١هـ)، وأبي بكر بن السراج (ت ٣١٦هـ)، برع في علم الكلام والجدل والاستدلال إلى جانب نبوغه في علوم اللغة والنحو والتفسير، فامتزج اتجاهه النحوي البصري بمصطلحات الفلسفة والمنطق مع موافقته للكوفيين في مسائل متفرقة حتى شق له فيه طريقاً مميزاً.

كان واسع الثقافة والاطلاع، دقيق الفكر، متنوع المعارف، تشهد بذلك مصنفاة الكثيرة في علوم شتى، وقد ساهمت عوامل كثيرة في تشكل الشخصية العلمية المتميزة له؛ فأفاد من جهود سابقه وأضاف عليها حصيلة مخزونه العلمي، نلمس ذلك في بعض أحكامه للخارج عن القياس التي خالف فيها أئمة المنهجين: البصري، والكوفي.

ذكر بعض الباحثين^(٢) في مصنفاة اقتداءه بسيبويه، وقد عُني بالقياس وضبط القواعد والتمحيص في الأحكام والتنبيه إلى ما جاء خارجاً عن القياس مخالفاً للقاعدة،

(١) ينظر: زهة الألباء في طبقات الأدباء: أبو البركات الأنباري (١٨٩)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: أبو العباس ابن خلكان ٢٩٩/٣، المدارس النحوية: شوقي ضيف (٢٤٨) نشأة النحو: الشيخ محمد الطنطاوي (١٢٠). وللمزيد ينظر: الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه: مازن المبارك (٥١) وما بعدها.

(٢) ينظر: الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه: (٨-٩)، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب:

نرى هذا واضحاً في الكتاب المنسوب إليه "معاني الحروف"، حيث تحفظ على تراكيب عديدة من الاستعمال الخارج عن القياس وصنفتها في خمس درجات منوعة فضلاً عن أحكام الرد وعدم الجواز. ورغم الشخصية العقلية المميزة لأبي الحسن الرماني التي طبعت تأثيرها في نتاجه العلمي المنوع، إلا أنه لم يحظ بعناية كبيرة من الباحثين؛ ولم ينل اهتمامهم بالدرجة التي نالها معاصروه، سيما أنه برز في القرن الرابع الهجري - الذي شهد طفرة، بل طفرات علمية لغوية مميزة كمّاً وكيفاً.

وُجد الرماني في القرن الرابع الهجري، وهو زمن امتزاج العقل العربي بالمنطق وأصوله؛ فصُبغت مؤلفاته صبغة منطقية، وكان النحو أبرز العلوم التي لا تستغني عن أصول المنطق؛ لحاجته إلى إصدار الأحكام المبنية على استنتاج وقياس وتعليل.

ورغم كل هذا فقد بدا أسلوبه غريباً على معاصريه؛ صورّ لنا تلك الغرابة أبو علي الفارسي في قوله: "إن كان النحو ما يقوله الرماني فليس معنا منه شيء، وإن كان النحو ما نقوله فليس معه منه شيء"^(١) وهذا النص يحمل دلالات عديدة كلها تهدي إلى تمييز الرماني بين معاصريه.

ترك إرثاً جليلاً من المصنفات، منها: الحدود في النحو، شرح كتاب سيبويه، معاني الحروف الذي يُنسب إليه؛ وهو مدونة الدراسة، اختار فيه الرماني عدداً من الحروف وذكر أقسامها، واستعمالاتها، ومعانيها، موردًا بعض الشواهد على قواعده، في تباين واضح في أسلوب عرضه لموضوعاته؛ إذ لم يلتزم منهجاً واحداً، بل

محمد المختار ولد اباه (من ١٨٠-١٨٥).

(١) معجم الأدباء: ياقوت الحموي ٤/٨٢٦، الرماني النحوي: (٩)

ترك لقلمه حرية كتابة ما يطرأ عليه في كل موضوع.^(١) وإن المتتبع لمواضع الأحكام في كتابه يدرك أصالة الرأي، وعمق الفكر؛ فلم يكن مقلداً في أحكامه، بل أصدرها عن علم وعلل لها.

ب - أحكام مخالفة القياس عند الرماني: اعتنى الرماني بضبط القاعدة فوضع ما خالفها من التراكيب في درجات تناسب ما توافر فيها من شروط ليتم التحفظ عليها؛ بلغ عدد هذه الدرجات خمساً لكل واحدة مصطلح خاص، هذه المصطلحات هي:

١ - الشاذ: ويطلق في اللغة على النادر المنفرد عن بني جنسه.^(٢)

وفي الاصطلاح:^(٣) هو الاستعمال الذي خرج عن ما عليه بقية بابه؛ فهو خروج عن القياس وعن دائرة الاحتجاج.

ويتبع هذا المصطلح عند النحاة^(٤) نجاه يتفاوت من نحوي لآخر، فما حكم عليه نحوي أنه شاذ، حكم عليه آخر بأنه قليل، أو نادر، أو رديء، أو ليس بمطررد... إلخ. ولكنهم يتفقون جميعاً في إطلاقه على الخارج عن القاعدة المخالف للقياس، ويجعلونه مقابلاً لمصطلح (الاطراد)، مع كونه صحيحاً في نفسه فيحفظ ولا يُقاس عليه؛ لوجود استعمال أكثر تداولاً وشهرة، قال الشاطبي: "ليس كل ما تكلم به العرب يقاس عليه، وربما يظن من لم يطلع على مقاصد النحويين أن قولهم: شاذ أو

(١) ينظر: بحث "كتاب معاني الحروف للرماني دراسة تحليلية": علي الخيكاني (١٦).

(٢) ينظر: العين: الخليل بن أحمد ٦/٢١٥، لسان العرب: ابن منظور ٧/٦١.

(٣) ينظر: الأصول في النحو: ابن السراج ١/١٠٤، معجم التعريفات: علي الجرجاني (١٠٦)، الخصائص:

ابن جني ١/١٣٨، المزهر: للسيوطي ١/٢٢٧، معجم المصطلحات: سمير البدي (١١٣).

(٤) ينظر: الكتاب: سيويه ٣/٣٣٩، ٤/٤٢٤، ٤٨١، الخصائص ١/٩٧.

لا يقاس عليه، أو بعيد في النظر القياسي أو ما أشبه ذلك ضعيفاً في نفسه وغير صحيح..^(١) وقد منع النحاة^(٢) القياس على المنقول الذي لم يثبت ما يخالفه عند مخالفته للقياس. والذي يبدو رجحانه أن الشاذ ما سُمع عن فصحاء العرب نثراً ممن توافرت فيهم الشروط ولكنه كان قليلاً غير متواتر؛ لذا فهو صحيح في ذاته غير قابل للقياس عليه لتعارضه مع ما هو أقوى منه أو تعارضه مع القياس.

٢ - البعيد: البُعد نقيض القرب،^(٣) وعبر به النحويون^(٤) عن الجائز غير المطرد في الاستعمال اللغوي، وهو حكم لا يحمل دلالة القطع بالمنع، قال ابن الحاجب: "ارتكاب مستبعد أجدر من ارتكاب ما يُخرج عن القاعدة المعلومة"^(٥) فهو إذاً استعمال جائز في القاعدة ولكنه ضعيف لا يرقى إلى درجة القياس عليه. وحكم به الرماني في أربعة مواضع.

٣ - القبيح: هو المكروه، والقُبْح ضد الحسن،^(٦) ورغم وروده في أول كتاب نحوي وصل إلينا، فإنه خلا من بيان المراد به بياناً واضحاً إلا في قول سيبويه: "وأما المستقيم القبيح: فأن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك قد زيداً رأيت وكى زيداً

(١) المقاصد الشافية: ٤٥٦/٣-٤٥٧.

(٢) ينظر: الكتاب ٤٠٢/٢، الأصول ٥٦/١، الخصائص ٩٧/١، أصول التفكير النحوي: علي أبو المكارم (٩٩).

(٣) ينظر: لسان العرب ٨٩/٣.

(٤) ينظر: الكتاب ٤٦٩/٣، ٤٨٤/٤، والمقتضب: للمبرد ٨٣/٢، ١٠٤/٣، الأصول في النحو: ٢٦٣/٢، معاني القرآن وإعرابه: الزجاج ١١٤/٢.

(٥) الإيضاح في شرح المفصل: ابن الحاجب ٣٨٢/١-٣٨٣.

(٦) ينظر: لسان العرب: ٨/١١.

يأتيك ، وأشباه هذا"^(١) ، ومفهوم كلامه هذا أن القبح حكم يطلق على التركيب الذي خالف في ترتيب بعض أجزائه النظام اللغوي ، وهو حكم لا يمكن القطع به على عدم الجواز ؛ لوروده عند بعض النحاة^(٢) مقترناً بالجائز حيناً وبغير الجائز أحياناً أخرى والفيصل في تحديد دلالاته القطعية هو عرضه على المقاييس النحوية المعتمدة ، وحدّه الرماني بقوله : "القبيح هو المتكسر في نفس الحكيم"^(٣) وحكم به في موضع واحد من كتابه. ويبدو أن الحكم بالقبح على استعمال لغوي ما هو إلا أثر من آثار البيئة المحيطة بالنعويين^(٤) وشاهد على صبغ بعض الأحكام النحوية بصبغة فلسفية ، فهو يطلق في الأصل على ما خالف المعهود واشتمل على فساد ونقص مما يسبب نفور النفس منه ، واستعماله في الحكم على تركيب لغوي إنما هو مجاز يدل على مفارقة هذا التركيب المخالف للنظام اللغوي المطرد مما يدفع بعض النعويين للتأويل لإجازة المخالف مع قبحه.

وأسباب الحكم بالقبح كثيرة ؛ منها ما يرجع للضرورة الشعرية ، ومنها ما يكون بسبب الجهل ببعض اللهجات العربية ، ومنها الإخلال بمواقع تراكيب الكلام فيوضع اللفظ في غير محله.

(١) الكتاب ١/٢٦٠

(٢) ينظر: الكتاب ١/٧٩، ٨٠، معاني القرآن: الفراء ١/١٢٨، المقتضب ٤/١٢٣، شرح التسهيل: ابن مالك ٢/١٨٦، ٣/٣٦٤.

(٣) رسالة الحدود في النحو: (٧٣).

(٤) ينظر: الأحكام النحوية بين الثبات والتحول: وليد عبد الباقي (٣٧-٣٩)

وقد جاء الحكم بالقبح متردداً بين الجائز والممتنع بناء على استعماله لدى سيبويه للدلالة عليهما على حد سواء؛ كقوله: "فإن قلت: ضربني وضربت قومك فجائز وهو قبيح"^(١) وقال في موضع آخر: "لم يجز وكان قبيحا"^(٢).

والذي يظهر لي أن إصدار الحكم بالقبح على الاستعمال اللغوي إنما يعني دلالة أضعف في درجة الفصاحة وأن غيره أولى به، يدل على ذلك مجيئه مقترنا بالجواز في مواضع من كتاب سيبويه وبعدهم الجواز في مواضع أخرى، مما يشير إلى أنه ليس خارجاً عن القاعدة القياسية بالكلية ولكن ارتكب فيه مالا يحسن من التراكيب فاختل ميزانه وقُبِح استعماله فإن جاء مقترناً بعدم الجواز حمل دلالة التشنيع على استعماله والتفجير منه.

٤ - فيه نظر:^(٣) عبارة اعتراض يُصدرها العالم بحق استعمال أو تأويل لبعض النحويين لا يوافق عليه؛ فهو يتناوله بالتحليل والمناقشة ليصل إلى حكم جلي فيه من حيث الجواز أو عدمه. وهو اصطلاح ظاهر التأدب يحكم به النحوي على استعمال لا يوافق القياس تماماً ولكن يصعب رده وإلغاؤه، وحكم به الرماني^(٤) في ثلاثة مواضع من كتابه؛ اثنين منها على قراءتين قرآنيتين.

(١) الكتاب: ٧٩/١، ٨٠، وينظر على سبيل المثال: معاني القرآن: ١٢٨/١، والمقتضب ١٢٣/٤، والقياس في النحو العربي نشأته وتطوره: سعيد الزبيدي (١٥١).
 (٢) الكتاب: ٧٠/١، وينظر أيضاً: ٩٩/١، ١٦١/٣، ٣٠٧.
 (٣) ينظر: الخصائص ٩٠/١، الكليات: الكفوي ٢٩٨/٤.
 (٤) ينظر: معاني الحروف (٥٥).

٥ - **الضرورة الشعرية:** ^(١) وتطلق على استعمال الشاعر تركيباً خارجاً عن القياس النحوي المستند إلى سماع مقبول؛ لإخضاع اللفظ للوزن الشعري، قال ابن جني: "اعلم أن الشاعر إذا اضطر جاز له أن ينطق بما يبيحه القياس وإن لم يرد به سماع". ^(٢)

وعرفها الرماني بقوله: "الضرورة هي المداخلة فيما لا يمكن الامتناع عنه وإن ضر" ^(٣) وحكم بها في أربعة مواضع.

وقد أدى شيوعها في الشعر إلى تعميق الخلل والاضطراب بين المنطوق به في الشعر - وهو أقوى أدلة النحاة على القاعدة - وبين مقاييس النحاة. وأباح النحاة ^(٤) للشاعر مخالفة القاعدة والخروج عن القياس لإيصال رسالته للمتلقى مقيداً بذلك بزمن الاحتجاج والاقتصار على المسموع من الضرورات فيه، وقد توسع ابن عصفور ^(٥) في قبولها ولو لم يضطر إليها الشاعر، محتجاً بأن الشعر من مواضع قبول الضرائر.

(١) ينظر: ضرائر الشعر: ابن عصفور (١٣)، الضرائر: محمد شكري الألوسي (٦)، مفهوم الضرورة عند النحاة: سعد الدين المصطفى (مقال على الشبكة العنكبوتية - موقع الألوكة).

(٢) الخصائص: ١/٣٩٠.

(٣) ينظر: رسالة الحدود (٧٣).

(٤) ينظر: الكتاب ١/٢٣، ٢٦، المقتضب ٣/٣٥٤، الخصائص ١/٢٤، ٣٢٣، الصاحبي: ابن فارس (١٧) -

(١٨-٢١)، ما يجوز للشاعر في الضرورة: القيرواني (٥٥)، الأشباه والنظائر: السيوطي ١/٢٤٥ -

٢٤٦ الضرائر (٦).

(٥) ينظر: ضرائر الشعر (١٣).

مما تقدم يمكن القول أن هذه الدرجات للمخالف للقياس بينها توافق واختلاف؛ فهي تنفق في عدم توافر شروط القبول التام التي وضعها النحويون فيها وبذا يتمتع القياس عليها جميعاً، كما تظهر بينها بعض العلاقات؛ كالعلاقة بين الشذوذ والضرورة الشعرية مما دفع بعض النحويين للخلط بينهما، إلا أن الشذوذ يكون ضرورة يضطر إليه الناثر يستند فيه إلى السماع المخالف للقياس فإن جاء مخالفاً للقياس والسماع فهو مطرّح غير مقبول، أما الضرورة فهي ارتكاب استعمال مخالف للقياس لا يستند إلى سماع وهي خاصة بالشعر لإقامة الوزن ولا يجوز ارتكابها في غيره، فإن وُجد لها ما يشابهها في السماع النادر سميت شذوذاً، وقد لجأ النحويون إليها لتأويل ما جاء مخالفاً للقياس النحوي من الاستعمال الشعري؛ للخروج من مأزق التناقض بين القاعدة والمنظوم شعراً.

أما البعيد فهو درجة يوضع فيها الاستعمال المخالف للقياس المطرد المبني على السماع الكثير عن العرب، مما يعني أن له مستنداً سماعياً يميزه ولكنه نادر يوجد ما هو أقوى منه في الفصاحة والموافقة للقاعدة فلا يلجأ إليه إلا اضطراراً، ومرادفاته: فيه بُعد، بعيد، مستبعد، هذا أبعد، يبعد، في هذا بُعد، وربما شابهه درجة (فيه نظر) التي وضعت فيها بعض الاستعمالات التي خالفت القياس فتطلب الأمر الوقوف عندها وتحليلها للوصول بها إلى نتيجة واضحة حول مدى اتفاقها مع شيء مسموع.

ووضع بعض التراكيب في درجة القبيح يشير إلى أنها خالفت النظام اللغوي الفصيح في ترتيب بعض أجزائها فجاء التركيب مضطرباً، ولكونه يجيء مع الجواز حيناً ومع عدمه أحياناً فإنه درجة يتوقف تقريرها في الاستعمال على السياق الذي وردت فيه، والقبیح درجة ضعيفة في الفصاحة غيره أولى منه ولو كان جائزاً، كما يأتي مرتبطاً مع الضرورة الشعرية أحياناً ومرادفاته: مكروه، مستكره، فيه قبح، يقبح، مستقبح.

كل هذه الدرجات ^(١) مع ما بينها من تقارب إلا أن لكل واحدة دلالتها الدقيقة التي تتأثر بثقافة العالم وبيئته العلمية لذا نرى الفرق في الحكم على كثير مما خالف القياس بين النحاة الكوفيين والبصريين ، بل بين أبناء الفريق الواحد أنفسهم.

ج - التقعيد النحوي وأحكامه

لقد راعى النحاة في إصدار أحكامهم الوظيفة التي يختص بها علم النحو؛ وهي صياغة تراكيب لغوية صحيحة فصيحة تعبر عن مراد المتكلم بوضوح يفهمه المتلقي؛ فجمعوا اللغة وصنفوها ووضعوا كل صنف مع صنفه، وألبسوا كل استعمال حكماً مناسباً له، وحاولوا وضع المصطلح الذي يدل عليه، ثم تناقله العلماء ليعبروا به عن حكم مناسب لاستعمال محدد، وتحفظوا على ما جاء مخالفاً للقواعد فتباينت أحكامهم في تصنيفه في الدرجة التي تناسبه.

إن تعدد مصطلحات الأحكام الصادرة بحق استعمال خارج عن القياس ليس من باب الترف اللغوي، بل إنه انعكاس لما يتمتع به علم النحو من دقة في النظام وعناية بالتراكيب، وما يبذله علماءه من جهود للمحافظة على قواعد اللغة، كما لا يمكن أن نقول عن هذه الكثرة المتنوعة من الأحكام وصيغ التحفظ أنها أحكام مترادفة، أو أن استعمالها من باب الاستطراد، بل إن كل حكم وكل صيغة لهما دلالتها الخاصة المتعلقة بمدلولهما وفق مجيئهما في السياق الذي لم يستوعبه القياس،

(١) ينظر: الاستعمال اللغوي القبيح عند سيويه دراسة في الاصطلاح والاستعمال: د. جزاء محمد حسن المصاروة، بحث منشور في مجلة العلوم الإنسانية، العدد ٢٥٥، سنة ٢٠١٥م (١١٤-١١٥)، ظاهرة القبح في كتاب سيويه، رسالة دكتوراه للباحث: أحمد عبد اللاه عوض سالم، موقع جامعة عدن- نصر باغريب، ٢٠١١م. الشاذ والضرورة في كتاب المقتضب للمبرد" دراسة وصفية تحليلية"، رسالة ماجستير للباحث: يحيى عبد المجيد أبو مهادي، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية بغزة، ٢٠١٩م (٧٢).

قال أبو هلال العسكري: "كل اسمين يجريان على معنى من المعاني، وعين من الأعيان في لغة واحدة، فإن كل واحد منهما يقتضي خلاف ما يقتضيه الآخر، وإلا كان الثاني فضلاً لا يحتاج إليه"^(١).

وقد رافقت مصطلحات الأحكام على اللغة المسموعة جميع مصنفات النحاة بدءاً من كتاب سيبويه، ولا زالت تتوالى في بحوث الباحثين ودراساتهم؛ وكان من أبرز ما يلاحظ على نحو البصريين ومؤلفاتهم هو كثرة الأحكام وتنوعها؛ حيث وضعوا ما خالف أقيستهم من المسموع في درجة معيارية تناسبه، نرى هذا ماثلاً بوضوح في كتاب سيبويه أول مصنف نحوي وصل إلينا، وهو حجر الأساس للمصطلحات النحوية في التراث العربي، ويمثل المصطلح أول مراحل التنظير للمسموع ثم ينمو ويكتب له البقاء بالتداول والاستعمال^(٢) فنجد مصطلحات كثيرة مستعملة في الحكم على النصوص، نحو: الجواز، الوجوب، المستقيم، الحسن، غير الجائز، القبيح، الشاذ، البعيد، غير المستقيم، فيه نظر،... إلخ، ويمكن تصنيف هذه المصطلحات من حيث درجة القبول والرد إلى ثلاثة أنواع:

١ - صريح الدلالة في القبول. ٢ - صريح الدلالة في الرد.

٣ - متأرجح بين القبول والرد، وهو المعنى بالدراسة.

ويُمثّل كتاب "معاني الحروف" المنسوب للرماني نموذجاً للمصنفات النحوية التي ضمت أحكاماً متنوعة كثيرة رغم صغر حجمه، وقد اعتنى فيه بوضع الأحكام المناسبة في مواضعها وإصدار صيغ التحفظ على كل ما هو خارج عن القياس وفقاً

(١) الفروق في اللغة: أبو هلال العسكري (٥٥)

(٢) ينظر: مصطلح الخلف في كتاب سيبويه: المتولي محمود حجاز، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، كلية

الآداب- القاهرة، ٢٠١٤م، العدد ٣٤ (٢٢).

لرؤيته العلمية المضبوطة بالأصول البصرية، فوضع غير المقبول في الشاذ أو القبيح ونحوهما ليس اختياراً ذاتياً، بل هو نتاج استقراء للغة الفصيحة المسموعة من الثقات، ويجمل دلالة على أن المردود ليس على درجة واحدة.^(١)

إن كثرة المصطلحات التي استعملها النحاة في كتبهم بعد أن جمعوا اللغة وصنفوها نابعة من أمرين:

الأول: إخضاع كل شاهد في القاعدة لأقيستهم وضوابطهم.

الثاني: تأثر علم النحو وعلمائه بمصطلحات الفقهاء وأقيسة المنطقيين، الذين عنوا بإعطاء كل لفظ ما يناسبه من أحكام، وقد شهد القرن الرابع الهجري أوج ازدهار هذه العلوم.

وللوصول إلى نتيجة واضحة دقيقة حول دلالات أحكام النحاة على ماخالف القياس من غير المردود يجب استقراء مواضع كل حكم منها عند أئمة النحو المتقدمين، واستجلاء الفروق الدقيقة بينها، وهو عمل عظيم يتطلب تضافر الجهود نظراً لوفرة تراثنا اللغوي وغزارته، وتعدد مدارسه ومناهجه.

(١) ينظر: القياس في النحو العربي نشأته وتطوره (١٤٨).

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية

مواضع الأحكام في كتاب "معاني الحروف" ومسائلها.

أولاً: الحكم بالشذوذ:

١ - زيادة (باء الجر) في فاعل غير الفعل (كفى)، قال الرماني: "وتكون زائدة، وإن كانت كذلك كانت لها مواضع؛ أحدها: أن تدخل على الفاعل كقوله تعالى: (كفى بالله شهيداً) ^(١)... وقد دخلت على الفاعل في غير هذا الموضع، وهو شاذ، وذلك قوله:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمَى بِمَا لَاقَتْ لُبُونُ بِنِي زِيَادَ ^(٢)
والمعنى: ما لاقته، والباء زائدة ^(٣).

تحدث الرماني عن مواضع زيادة الباء، وتوقف عند مسألة زيادتها مع الفاعل، والواقع أن النحاة فصلوا القول في ذلك على النحو الآتي: ^(٤)

أ - زيادة لازمة واجبة، وهي التي في فاعل أفعل التعجب، وعليه سيوييه وجمهور البصريين، فلا يجوز حذفها، نحو: أَكْرَمَ بَعْمَرٍ.

(١) سورة النساء: الآية (٧٩).

(٢) البيت لقيس بن زهير العبسي، ديوان قيس بن زهير (٢٩)، من شواهد: الكتاب ٣/٣١٦، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين الكوفيين والبصريين: لابن الأنباري ١/٣٠، رصف المباني: المالقي (٢٢٧)، مغني اللبيب عن كتب الأعراب: ابن هشام (١٤٦-٥٠٦)، حاشية الصبان على شرح الأشموني: الصبان ٢/٣٤٧.

(٣) معاني الحروف (٣٧-٣٨)

(٤) ينظر: خزاعة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر البغدادي ٩/٥٢٤، رصف المباني (٢٢٦)، الجني الداني في حروف المعاني: المرادي (٤٨)، المغني (١٤٤)، همع الهوامع شرح جمع الجوامع: السيوطي ٢/٢٢٢.

ب - زيادة جائزة في الاختيار؛ وهي التي في فاعل (كفى) كما في الآية الكريمة السابقة، وقد ذهب الزجاج إلى أنها زيدت في الآية لتضمن (كفى) معنى (اكتف)، أما سيبويه^(١) فقدره بـ(كفى الله).

ج - زيادة في الاضطرار، كالتى في بيت الشعر السابق الذي أورده الرماني وجعل زيادتها فيه شاذة، في حين ذهب جمهور النحاة إلى القول بأنها ضرورة شعرية، وأن القياس^(٢) في زيادة الباء في سعة الكلام لا يكون إلا في خبر (ما) و (ليس)، وفاعل (كفى) ومفعوله، وفاعل أفعل التعجب، أما ما عداه فضرورة في الشعر، وشاذ في الكلام يحفظ ولا يقاس عليه.

ولا خلاف بين الجمهور حول كون هذا ليس من مواضع زيادة الباء، ولكن الخلاف في درجة المخالفة للقياس؛ حيث أجمعوا على أن زيادتها في البيت ضرورة شعرية، بينما حكم الرماني بشذوذه؛ ولعله استند في حكمه هذا على أن الشذوذ ضرب من الاضطرار فيكون مندرجاً في الضرورة. وللنحاة^(٣) كلام وتأويلات تطول حول إعراب البيت، تبعد به عن موطن استدلال الرماني به، خلاف ما ذكره من زيادة الباء.

وقد استشهد النحويون^(٤) بهذا البيت على إثبات الياء في الفعل المضارع المعتل المجزوم (يأتيك) للضرورة الشعرية، وأوله آخرون بإشباع الكسرة حتى نشأت عنها الياء في (يأتيك)؛ وهو غير جائز في سعة الكلام.

(١) ينظر: الكتاب ١/٣٨-٤١.

(٢) ينظر: الخزانة ٩/٥٢٥.

(٣) ينظر: شرح أبيات سيبويه: أبو محمد السيرافي ١/٣٤٢.

(٤) ينظر: الكتاب ٣/٣١٦، الأصول ٢/٥١٠، شرح أبيات الكتاب ١/٣٤٠-٣٤١، والإنصاف ١/٣٠-٣١.

٢ - دخول (لام) التوكيد في خبر النواسخ:

أ - خبر الفعلين الناسخين (أَمسى) و(ما زال)، قال الرماني: "وقد يضطر

فيدخل اللام قبل إن... وقد أدخلها بعض الشعراء على خبر أَمسى، أنشد ثعلب:

مَرُّوا عَجَالِي، وقالوا كَيْفَ صَاحِبِكُمْ قال الذي سألوا أَمسى لِمَجْهُودَا^(١)

... وقال كثير عزة:

وما زلتُ من ليلي لِدُنْ أَنْ عَرَفْتُهَا لَكَالِهَائِمِ الْمُقْصَى لِكُلِّ مُرَادٍ^(٢)

...وقد أدخلوها على خبر لكن، وأنشدوا:

ولكنني من حبها لعميد^(٣)

وقد أدخلوها على خبر أن المفتوحة، أنشد قطرب:

أَلَمْ تَكُنْ حَلَفْتَ بِاللَّهِ الْعَلِيِّ أَنْ مَطَايَاكَ لِمَنْ خَيْرِ الْمَطِي^(٤)

وهذا كله شاذ لا يقاس عليه، ولا يلتفت إليه".^(١)

٣١

(١) ينظر: معاني الحروف (٥٢)، وهو من شواهد الخصائص ٣٦/١، شرح المفصل: لابن يعيش ٦٤/٨، ضرائر

الشعر (٥٨)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ابن عقيل ٣٦٥/١.

(٢) ينظر: معاني الحروف (٥٣)، وهو من شواهد: ضرائر الشعر (٥٨)، المغني (٣٠٨) رقم ٤٢٢، همع

الهوامع ١٧٨/٢.

(٣) ينظر: معاني الحروف (٥٣) و(١٣٤)، وهو من شواهد: الإنصاف ٢٠٩/١، شرح المفصل ٦٤/٨، الجنى

الداني: (١٣٢)، المغني (٣٠٧)، الاقتراح: للسيوطي (٦٠)، وصدرة" يلوموني في حب ليلي عوادلي".

(٤) ينظر: معاني الحروف (٥٣)، وقد ورد البيت في النسخة المعتمدة في الدراسة بكسر همزة أن، والصواب

فتحها لتناسب المقام، ولورودها مفتوحة في المصادر الأخرى، ويبدو أنه خطأ طباعي. لا يُعرف قائله، وهو

من شواهد: خزنة الأدب ٤٥/٤، رصف المبانئ ٣١٢، ارتشاف الضرب: أبو حيان الأندلسي ٢٣٩٦/٥،

الجمع ١٧٥/٢.

لقد أجاز النحويون دخول لام التوكيد على الخبر لبعض النواسخ ومنعوه في بعضها الآخر

ومنها: أمسى، مازال؛ لذا جعل الرماني دخولها في بيتي الشعر اللذين أوردهما شاذاً لا يقاس عليه و وافقه المالقي^(٢)، وجعله ابن هشام^(٣) غاية في الشذوذ غير قابل للقياس عليه، وعند جمهور^(٤) النحاة هو ضرورة شعرية لا يقاس عليها، وهو موافق لضوابطهم في الخارج عن القياس من الاستعمال الشعري؛ إذ يندرج في مسألة الزيادة للمحافظة على الوزن^(٥)، وهو ضابط رئيس يدفع الشاعر إلى ارتكاب الضرورة. ونلاحظ أن الرماني والمالقي وابن هشام قد أتبعوا وصفهم لهذا الاستعمال بالشذوذ بعبارة (لا يقاس عليه) للتأكيد على منعه في سعة الكلام وعدم قصره على الضرورة الشعرية، وكأنهم يلفتون النظر إلى ما ذهب إليه بعض الكوفيين من التوسع في القياس على كل ما سمعوه ولو كان دليلاً واحداً.

ب - خبر الحرف الناسخ (لكن)، منع الرماني دخول اللام على خبرها وحكم على شطر

البيت التالي بالشذوذ؛ لمخالفته القياس:

ولكنني من حُبِّها لعميد

(١) معاني الحروف (٥٢-٥٣).

(٢) ينظر: رصف المباني (٣١٢).

(٣) ينظر: المعني (٣٠٨).

(٤) ينظر: ضرائر الشعر (٥٨).

(٥) ينظر: الأصول ٢/٥٠٧.

وقد استشهد بهذا الشطر الكوفيون^(١) ليدلّوا على جواز دخول اللام في خبر(لكن) سماعاً، كما أوردوه دليلاً على أن (لكن) مركبة من (إن) واللام والكاف؛ فأصلها عندهم (إن) لذا قاسوها عليها فأجازوا دخول اللام على خبرها باعتبار الأصل.

أما البصريون فمنعوا ذلك لمخالفته السماع، وخرّجوا شاهد الكوفيين على أربعة أوجه^(٢):

١ - أن هذا البيت لا يصح؛ فهو مجهول القائل ولم ينقله ثبت، فلا يرقى لدرجة الاحتجاج لمخالفته القياس.

٢ - تأويل اللام بأنها زائدة وليست لام الابتداء.

٣ - إن قبلنا هذا البيت، وسلّمنا أن اللام فيه للابتداء فإنها لا تكون داخلية على خبر(لكن) بل على خبر(إن) المكسورة الهمزة المشددة النون، والأصل: ولكن إنني من حبه لعميد، فحذفت همزة (إن) للتخفيف فتوالت أربع نونات ثم حذفت واحدة كراهة توالي الأمثال.

٤ - يمكن قبول البيت والحكم بصحته، وإثبات دخول اللام فيه على خبر(لكن)، ولكنه ضرورة مخصوصة هنا لا يجوز القياس عليه، والبيت والبيتان لا تُبنى عليهما قاعدة.

ووافق الرماني البصريين في ردّ هذا الاستعمال والحكم بشذوذه.

ج - خبر الحرف الناسخ (أنّ) المفتوحة، كالتي في قول الشاعر:

(١) ينظر: معاني القرآن: ١/٤٦٥، الإنصاف ١/٢٠٨-٢٠٩.

(٢) ينظر: الإنصاف ١/٢٠٩ وحاشية (٢١٠)، شرح ابن عقيل ١/٣٦٤ الحاشية.

أَلَمْ تَكُنْ حَلَفْتَ بِاللَّهِ الْعَلِيِّ أَنْ مَطَايَاكَ لَمَنْ خَيْرِ الْمَطْيِ

فدخلت اللام على خبر (أَنَّ) المفتوحة الهمزة المشددة شذوذاً عند جمهور النحاة ووافقهم الرماني، وضرورة شعرية عند ابن عصفور^(١)، وقد جاءت عليه قراءة سعيد بن جبير من الشاذ: (وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا أَنَّهُمْ لِيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ)^(٢) وَخُرَجَ بِأَنَّ اللام زائدة، وليست للتوكيد^(٣)، والمعنى: (إلا أنهم يأكلون الطعام)، وقرئت بكسر الهمزة وتشديد النون^(٤) (إِنَّهُمْ) ولا شاهد فيها حينئذ.

٣ - فتح راء (رُبُّ)، أورد الرماني قول الشاعر:

أَزْهَيْرُ إِنْ يَشِبُّ الْقَدَالُ فَإِنِّي رَبُّ هَيْضَلٍ لَجِبَ لَفْتٌ يَهْيُضَلُ^(٥)

ثم قال: "...فمن الضرورات، وليس بلغة؛ فالدليل على ذلك أن كل حرف على حرفين لا يكون إلا ساكن الثاني... وقد تزداد عليها "ما" فيليها الفعل وحكى أبو حاتم فتح الراء في جميع ذلك وهو شاذ"^(٦).

تحدث الرماني في نصه هذا عن فتح راء حرف الجر "رب" عند اقترانه بـ "ما" وصرح بشذوذه.

(١) ينظر: ضرائر الشعر (٥٧، ٦٢)، رصف المباني (٣١٢)، المغني (٣٠٧)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٣٦٣/١، المجمع ١٧٥/٢.

(٢) سورة الفرقان: من الآية ٢٠.

(٣) ينظر: الأصول ٢٥٣/١، ح ٢٢، البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي ٤٩٠/٦، المغني ٣٠٧/١.

(٤) ينظر: المصدران السابقان.

(٥) من شواهد: معاني الحروف (١٠٧)، الأزهية: للهروي (٢٦٥)، شرح المفصل ٣١/٨، رصف المباني (٢٧٠، ١٤١).

(٦) معاني الحروف (١٠٧).

وقد أورد النحاة^(١) في (رب) ثماني عشرة لغة ذكروا منها: رُبٌّ، وهي اللغة المشهورة، ورَبٌّ، رُبٌّ - رَبٌّ، بضم الراء وفتحها مع فتح الباء المخففة، و(رُبٌّ) و(رَبٌّ)، رُبَّتْ، ورَبَّتْ...، إلا أنه لم ينقل عنهم فتح الراء مع اقتران (رُبٌّ) بـ(ما)، وإنما تحدثوا عن عمل (ربما) واختصاصها بالدخول على نوعي الجملة (الاسمية والفعلية)؛ لأن دخول "ما" عليها أبطل عملها وغير أحكامها فصح أن يليها الفعل لأنها لم تعد حرف جر، ونقلوا اللغات في (رب) مجردة عن (ما)، ولم ترد في الشواهد التي استشهد بها النحاة على اقتران "رب" بـ"ما" استعمالها مفتوحة الراء؛ من تلك الشواهد قوله تعالى: (رُبُّمَا يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين)^(٢)، ومنه قول الشاعر:

رُبُّمَا أوفيتُ في عَلمٍ ترفعن ثوبي شمالات^(٣)

وقول الآخر:

رُبُّمَا الجمالُ الموبلُ فيهم وعناجيجُ بينهن المهارُ^(٤)

و:

رُبُّمَا ضربتُ بسيفٍ صقيلٍ بين بُصرى وطعنةٍ نجلاء^(٥)

(١) ينظر: شرح ملحمة الإعراب: أبو القاسم الحريري (٢٤٨)، شرح الكافية: رضي الدين الاستراباذي (٢/٣٣٣)، رصف المباني (٢٦٩)، الجني الداني (٤٤٩)، الهمع (٢/٢٥٠).

(٢) سورة الحجر: الآية ٢.

(٣) قائله جذيمة بن الأبرش، وهو من شواهد: الكتاب ٥١٨/٣، المغني (١٨٠).

(٤) قائله أبو دؤاد الأيادي، من شواهد: رصف المباني (٢٧٠)، وروايته فيه (ربما الطاعن)، شرح ابن عقيل ٣٣/٣، المغني (١٨٣).

(٥) قائله عدي بن الرعلاء، من شواهد: رصف المباني (٢٧١)، المغني (١٨٣).

ولما لم يرد في الشواهد المعتمدة استعمالها مفتوحة الراء عند اقترانها ب(ما) جعل الرماني ما حكاها أبو حاتم شاذاً.

٤ - الجرب بالحرف الناسخ (لعل)، قال الرماني بشأن أعمالها: "وقد حُكي أن بعض العرب يجرب بها، وأنشد النحويون:

فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرَى وَاَرْفَعِ الصَّوْتِ ثَانِيَا لَعَلَّ أَيْبِي الْمَعْوَارِ عَنكَ قَرِيبٌ^(١)

وهو من الشاذ^(٢)، الأصل في (لعل) أنها حرف ناسخ يدخل على الجملة الاسمية فينصب المبتدأ اسماً له ويرفع الخبر خبراً له، إلا أنه سُمع عن بعض العرب إعمالها الجرب في مدخولها، ونقله الرماني جاعلاً هذا السماع شاذاً، وتنقل المصادر^(٣) إعمالها الجرب في الاسم الذي يليها وهو مخصوص بلغة لبني عُقيل^(٤) واستشهدوا بيت كعب السابق إذ عاملوها معاملة حرف الجر الزائد مستندين في ذلك إلى أن الأصل في كل حرف مختص بالاسم ولم يكن جزءاً منه أن يجره، وهي لغة أنكرها بعض النحويين كأبي علي الفارسي وخرج البيت السابق على تقدير حرف جرب قدره ب(لعله لأبي المغوار منك قريب)^(٥)، ومثله قول الآخر:

لَعَلَّ اللَّهُ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا بِشَيْءٍ أَنْ أَمَّكُمْ شَرِيماً^(٦)

(١) البيت للشاعر كعب الغنوي، وهو من شواهد: معاني الحروف (١٢٥)، لسان العرب (لعل) ٤٧٣/١١. حاشية الصبان ٣١٩/٢،

(٢) معاني الحروف (١٢٥)

(٣) ينظر: الجني الداني (٥٨٢)، المغني (٣٧٧)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام ٣٢٩/١.

(٤) ينظر: تسهيل الفوائد: ابن مالك (١٤٨)، الجني الداني (٥٣٠)، المغني (٣٧٧-٥٧٨)، الهمع ١٣٥/١.

(٥) ينظر: الحجة في علل القراءات السبع: الفارسي ١٣٩/٢.

(٦) قائله مجهول، وهو من شواهد: الجني الداني (٥٨)، رصف المباني (٤٣٦).

وتأول النحاة^(١) هذا الاستعمال لإنكارهم إياه بأن "لعل" في البيتين مخففة واسمها ضمير الشأن واللام المفتوحة فيها حرف جر والتقدير في البيت الأول: "لعله لأبي المغوار منك..."، ويورد النحاة هذا التأويل وأشباهه للخروج من تضارب المنقول النادر مع القياس وهو منهج بصري، لذا صنف الرماني هذا الاستعمال في الشاذ، ولما ثبتت روايته عن بني عقيل وهم قبيلة عربية فإنه يحفظ ولا يقاس عليه.

٥ - اللغات في (سوف)، قال الرماني: "فلولا أن سوف صارت كأحد حروف

الفعل لما

جاز أن تدخل عليها اللام، وقد حكى: سو أقوم، وهو من الشاذ الذي لا يؤخذ به"^(٢)، سوف حرف تنفيس دال على الاستقبال وفيه لغات؛ حكى الكوفيون^(٣) عن بعض العرب قولهم: سَوُ أفعال، وسَفَ أفعال؛ يريدون: سوف أفعال، وقاسوا على ذلك جواز حذف الفاء والواو معاً لتصير(سوف): (سَأْفَعَل)، وهو حجتهم في القول بأن السين مقتطعة من(سوف)، وإنما جاز الحذف في لسان العرب لكثرة الاستعمال، كما قاسوا(السين) على (سوف) في المعنى؛ فكلاهما دال على الاستقبال. ومنع البصريون ذلك مراعاة للقياس الذي يمنع الحذف في كل حرف دال على معنى، كما أن الحذف لكثرة الاستعمال ليس قياساً، وردوا حكم الكوفيين بأن قول (سَوُ أقوم) رواية انفرد بها بعضهم، ولو صحت روايته عن بعض العرب فإنه شاذ لا يقبل القياس؛ لقلته.

وجعله الرماني شاذاً.

(١) ينظر: رصف المباني (٤٣٦)، الجنى الداني (٥٨٥)، المغني (٣٧٧).

(٢) معاني الحروف (١٠٩).

(٣) ينظر: الإنصاف ٨٣٤/٦٤٦/٢، رصف المباني (٤٦١)، الجنى الداني (٤٥٨).

ثانياً: الحكم بالضرورة الشعرية:

١ - دخول اللام على خبر المبتدأ، قال الرماني: "وقد اضطر الراجز فأدخلها

على خبر المبتدأ فقال:

أُمُّ الْحَلِيسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهُ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بَعْظَمِ الرَّقَبَةِ"^(١)

منع جمهور النحويين^(٢) دخول اللام على خبر المبتدأ واقتصروا على قبول

المسموع فيه دون القياس عليه، وعدّه المرادي^(٣) نادراً، أما المالقي^(٤) فجعله من المسموع، ووضعه الرماني في مواضع الضرورة لمخالفته القياس؛ فهو شاذ في القياس قليل في الاستعمال^(٥)، وقد تأول النحويون هذا الشاهد على تأويلات مختلفة^(٦):

أ - أن اللام في (لعجوز) زائدة.

ب - أنه شاذ لا يقاس عليه.

ج - أول بعضهم دخول اللام هنا على توهم دخول "إن" لكثرة دخولها على

المبتدأ، والتقدير: "إن أم الحليس لعجوز...".

د - أن (عجوز) خبر المبتدأ المحذوف وتقديره (هي): لبي عجوز ثم حذف

المبتدأ، واتصلت اللام بخبره فصار (لعجوز).

(١) معاني الحروف (٥١)، مختلف في نسبته، وهو من شواهد: الأصول/٢٧٤، الخزانة/٣٢٢/١. ضرائر

الشعر (٥٩)، المغني/٣٠٤، أوضح المسالك: ١/١٤٩، ارتشاف الضرب ٥/٢٣٩٧،

(٢) ينظر: شرح الكافية/٢/٣٣٢، المغني/٣٠٢، أوضح المسالك/١/١٤٩، شرح ابن عقيل/١/٣٦٦.

(٣) ينظر: الجني الداني/١٢٨.

(٤) ينظر: رصف المباني/٣١٠.

(٥) ينظر: معاني الحروف/٥١، و رصف المباني/٣١٠.

(٦) ينظر: الخزانة/١٠/٣٢٦، المغني/٣٠٢، أوضح المسالك/١/١٤٩، شرح ابن عقيل/١/٣٦٦،

والأولى أن تكون اللام للتوكيد ودخولها على خبر المبتدأ للضرورة الشعرية.

٢ - دخول اللام على (إن) مع إبدال الهمزة هاءً، قال الرماني: "وقد يضطر

فيدخل اللام قبل (إن)، وذلك مع إبدال الهاء من الهمزة قال:

أَلَا يَا سَنَا بَرِّقْ عَلَى قُلِّ الْحِمَى لَهَنَّكَ مِنْ بَرِّقِ عَلِيٍّ كَرِيمٍ"^(١)

منع جمهور النحويين^(٢) دخول لام التوكيد على حرف التوكيد (إن)؛ معللين

ذلك بأن كلا الحرفين (إنّ واللام) يفيدان التوكيد وقد كرهوا الجمع بين حرفين لمعنى واحد.

ولكن أجازها بعضهم عند إبدال الهمزة هاءً، نحو: لهَنَّكَ مسافرٌ، والأصل فيه:

لِإِنَّكَ مسافرٌ، وعلل ابن يعيش^(٣) ذلك بأن إبدال همزة (إنّ) هاءً جعلها بمنزلة حرف

آخر فسوّغ ذلك الجمع بينها وبين اللام، وإبدال الهمزة هاء شائع في كلام العرب،

ولكن شيوعه - من وجهة نظري - لا يبرر ارتكاب مخالفة للقياس، وهو منع توالي

حرفين لمعنى واحد مادام الحرفان باقين على وظيفتهما ومعناهما الأصلي.

وقد جعله الرماني ضرورة شعرية، ولعله في ذلك متمسك بإعمال الأصل في

دلالة التوكيد التي لا زالت (إن) دالةً عليها حتى مع الإبدال، فالإبدال بين الهمزة

والهاء يسوّغ التركيب اللفظي ولا يزيل المعنى الأصلي لـ(إنّ)، في حين منعه الجمهور

لشذوذه في القياس والاستعمال.

(١) معاني الحروف (٥١)، والبيت من شواهد: الخصائص ١/٣١٥، رصف المباني (٢١٠)، المغني (٣٠٤).

(٢) ينظر: ، شرح المفصل ٨/٦٣، شرح الكافية ٢/٣٥٧.

(٣) ينظر: شرح المفصل ٨/٦٣، الجني الداني (١٢٩).

٣ - دخول لام التوكيد على (إن) وخبرها معاً، قال الرماني: "وقد يضطر فيأتي بلامين في نحو قولك: لهنك لقائم، وهو قبيح، وقد جاء به بعض المولدين، وهو حبيب، فقال:

أربيعنا في خمس عشرة حجةً حقاً لهنك للربيع المزهري^(١)

فجعل دخول اللام على (إن) وخبرها) معاً ضرورة قبيحة واستشهد على تلك الضرورة بيت شاعر مؤلّد مع وجود شواهد أخرى استدلت بها الكوفيون على جواز ذلك، ومنها:

لهنك من عبسيّة لوسيمّة على هنوات كاذب من يقولها^(٢)

وهي شواهد استند عليها الكوفيون في جواز دخول لام التوكيد على خبر (لكن) كما يجوز في خبر (إن)؛ إذ ذهبوا إلى أن أصلها (إن) زيدت عليها (لا والكاف) قياساً على زيادة اللام والهاء في قول الشاعر: (لهنك) مع زيادتها على خبر (إن)، ومنع البصريون دخول لام التوكيد على خبر (لكن) مستندين في ذلك إلى أن الشواهد التي استدلت بها الكوفيون مجهولة القائل وقليلة، كما أنها تخالف القياس المعتمد، ومع ردهم لها فقد تكلفوا التأويل فيها.^(٣) وحكم الرماني على تكرار اللام مع (إن) وخبرها بكونه ضرورة قبيحة، ولم يعتد بحكاية الفراء^(٤) قول أحدهم: إني لبحمد الله لصالح؛

(١) البيت لأبي تمام، ينظر: ديوان أبي تمام: شرح الخطيب التبريزي ١٩٣/٢، وروايته فيه: أربيعنا في تسع عشرة

حقاً لهنك للربيع الأزهر، وهو من شواهد معاني الحروف (٥٢).

(٢) البيت بلا نسبة، من شواهد الإنصاف ٢٠٩/١، شرح التسهيل ٤٤٩/١.

(٣) ينظر: الإنصاف ٢٠٩/١-٢١٠، شرح التسهيل ٤٤٩/١.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٤٤٩/١.

التي تثبت جواز ذلك في الاختيار، وهو أمر أجازته الزجاج واختاره ابن مالك، وردّه المبرد و وافقه السيرافي.^(١)

٤ - دخول (أل) الموصولة على الفعل المضارع، قال الرماني: "وقد اضطر الشاعر فأدخلها على الفعل المضارع، وذلك نحو قوله:

فَيْسْتَخْرِجُ الْيَرْبُوعَ مِنْ نَافِقَائِهِ وَمِنْ بَيْتِهِ ذِي الشَّيْخَةِ الْيَتَقَصَّ^(٢)

و:

يَقُولُ الْخَنَا، وَأَبْغَضُ الْعُجْمِ نَاطِقًا إِلَى رَبِّنَا صَوْتُ الْجَمَارِ الْيُجَدِّعُ^(٣)

وقول الآخر:

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرْضَى حَكُومَتُهُ وَلَا الْأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ^(٤)

منع جمهور النحويين^(٥) دخول (أل) الموصولة على الفعل المضارع وعدوه شاذًا في القياس والاستعمال، وجعلوا ذلك خاصًا باسم الفاعل؛ لذا حكموا على بيتي الشعر السابقين بالضرورة الشعرية، وجعله الرماني ضرورة قبيحة، ولعل حكمه هذا نابع من كون هذين التركيبين مخالفين للقياس والسماع فلا ينظر لهما ولا يُعتد بهما،

(١) ينظر: المرجع السابق (الجزء نفسه والصفحة).

(٢) قائله: ذو الخرق الطهوي، وهو من شواهد: الإنصاف ١٥٢/١، شرح المفصل ٨٧/١، ضرائر الشعر (٢٢٥)، رصف المباني (٧٥).

(٣) قائله: ذو الخرق الطهوي، وهو من شواهد: معاني الحروف (٦٨)، الإنصاف ١٥١/١، ضرائر الشعر (٢٢٤)، شرح التسهيل ٢١٩/١، شرح ابن عقيل ١٤٩/١، شرح التصريح: ١٧٠/٢، والهمع ٨٥/١.

(٤) ينسب للفرزدق، وليس في ديوانه، بتحقيق: علي فاعور، وهو من شواهد معاني الحروف (٦٨)، ضرائر الشعر (٢٢٤)، الجني الداني (٢٠٢)، شرح ابن عقيل ١٤٩/١، شرح التصريح ١٤٢/١، الهمع ٨٥/١، حاشية الصبان ٢٢٨/١.

(٥) ينظر: الأصول ٦٣/١، الإنصاف ١٥١/١-١٥٢، شرح التسهيل ٢٢٠/١، شرح التصريح ١٧٠/١.

فالشاذ في القياس والاستعمال من أضعف أنواع التراكيب، أما ابن مالك^(١) فجعله من القليل الجائز في الاختيار موافقاً لبعض الكوفيين لإمكان أن يستغني عنه الشاعر، ورد قوله أبو حيان^(٢) معللاً موقفه بسوء فهم ابن مالك لمعنى الضرورة في الشعر؛ إذ الضرورة عند الشعراء تراكيب خاصة يتعمدونها لتجميل المعنى، وليس أمراً يجبرهم على النطق بما يخالف الصواب.

٥ - حذف نون (لكن)، قال الرماني: "وقد اضطر الشاعر فحذف النون من المخففة وذلك قوله:

فَلَسْتُ بِأَتِيهِ وَلَا أَسْتَطِيعُهُ وَلَا لِكِ اسْقِنِي إِنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلٍ^(٣)

يريد، ولكن اسقني، فاضطر فحذف النون لالتقاء الساكنين، وكان حقه أن يكسر النون إلا أنه حذف ليتزن له البيت"^(٤).

والتقدير (ولكن اسقني) فحذف النون اضطراراً؛ حفاظاً على وزن البيت، ولو لم يكن في الشعر لوجب تحريك النون بالكسر منعاً من توالي الساكنين. وقد أجمع النحاة^(٥) على ذلك؛ فحذف النون من (لكن) لأجل إقامة الوزن وهو ضرورة

(١) ينظر: شرح التسهيل ٢٢١/١، المغني (٧٢)، شرح ابن عقيل ١٤٩/١، شرح التصريح ١٤٢/١.

(٢) ينظر: ضرائر الشعر (١٣)، ارتشاف الضرب ٢٣٩٤/٥، ٢٣٩٥.

(٣) البيت للنحاشي الحارثي، وهو في ديوانه (٨٤)، من شواهد: الكتاب ٢٧/١، الخزانة ٤٤٥/١٠، رصف المباني (٣٤٧)، الجني الداني (٥٩٢)،

(٤) معاني الحروف (١٣٤).

(٥) ينظر: الكتاب ٢٦٦-٢٧، شرح أبيات الكتاب: ١٩٦/١، الإنصاف ٦٨٤/٢، رصف المباني

(٣٤٧)، الجني الداني (٥٩٢)، أوضح المسالك ١/ حاشية ص ٢٧٢-٢٧٣.

شعرية، ولو لم يكن في الشعر لكان الوجه أن يحركها منعاً لالتقاء الساكنين ولا يحذفها، ووافق الرماني إجماع النحاة.

ثالثاً: الحكم بالبُعد:

١ - حذف فاعل الفعل (كفى)، قال الرماني في حديثه عن مواضع زيادة الباء: "أن تدخل على الفاعل؛ كقوله تعالى: (كفى بالله شهيداً) والمعنى: كفى الله، ولكن الباء دخلت للتوكيد، وقال ابن السراج: ليست بزائدة، والتقدير: كفى والاكتفاء بالله، وهذا التأويل فيه بُعد لقبح حذف الفاعل، ولأن الاستعمال يدل على خلافه"^(١) حكم الرماني بالبُعد على تأويل نسبه لابن السراج^(٢) لقوله تعالى: (كفى بالله شهيداً)^(٣) إذ نسب إليه تقدير فاعل محذوف هو: (الاكتفاء)؛ وعلل حكمه بأن هذا التأويل مخالف للقياس والسماع لأن القياس يمنع حذف الفاعل، كما لم يُنقل عن العرب هذا الاستعمال؛ بل ثبت عنهم خلافه في قول الشاعر:

عُمَيْرَةٌ ودُعِ إِذْ تَجَهَّزَتْ غَادِيًا كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيًا^(٤)

وقاس عليه تأويله للآية: كفى الله، واستشهد النحاة بهذا البيت على أن (الباء) لا تجب مع فاعل (كفى) كما هي الحال مع فاعل (أفعل) نحو: أحسنْ بعمرو، مما يدل أيضاً على وجوب إثبات فاعل (كفى) وامتناع حذفه، لذا خُرِّجت (الباء) في الآية على أنها زائدة للتوكيد. وتضمن الفعل (كفى) معنى (اكتف) وهو فعل قاصر لا يتعدى،

(١) معاني الحروف (٣٧).

(٢) ينظر رأي ابن السراج الصريح في: الأصول ١/٣٦٧.

(٣) سورة الرعد: ٤٣.

(٤) البيت لسحيم عبد بني الحسحاس، وهو في ديوانه (١٦)، من شواهد: الكتاب ٢/٣٠٨، معاني الحروف

(٣٧)، الإنصاف ١/١٦٨، المغني (١٤٥)، أوضح المسالك رقم (٣٧٩).

والواقع أن ما نسبته الرماني إلى ابن السراج ينافي ما أثبتته بنفسه إذ يقول في زيادة الباء: "وجاءت زائدة في قولك: حسبك يزيد وكفى بالله شهيداً وإنما هو كفى الله"^(١)، وذكر الرماني أن هذا التأويل المنسوب لابن السراج سيؤدي إلى تعلق الجار والمجرور بمحذوف هو المصدر (الاكتفاء) والبصريون^(٢) يمنعون إعمال ضمير المصدر في الجار والمجرور. لمخالفته القياس والسماع، إذ إن الفعل لازم فلا يحتاج إلى حرف جريوصله لمعموله وإنما دخلت الباء في الآية للتوكيد وتقوية المعنى.

٢ - حكم حذف عائد الموصول المرفوع إذا لم يطل الكلام، قال الرماني في حديثه عن حذف المبتدأ في صلة الموصول مع مجروره: "فأما من قرأ: (تماماً على الذي أحسن)"^(٣) فبعيدة عند النحويين، ولكن يجوز مثل هذا إذا طال الكلام"^(٤)، منع الرماني حذف عائد الموصول المرفوع لذا حكم على قراءة الرفع في (أحسن) في الآية الكريمة بالبعد، وقد ثبت في الآية الكريمة قراءتان:^(٥)

١ - بفتح نون (أحسن) على أنه فعل ماض.

٢ - وبالضم على كونه خبراً لمبتدأ محذوف تقديره (هو) والتقدير "على الذي هو أحسن".

(١) الأصول ١/٣٦٧.

(٢) ينظر: المغني (١٤٤)، الجني الداني (٥٠).

(٣) سورة الأنعام: من الآية ١٥٤.

(٤) ينظر: معاني الحروف (٤٨).

(٥) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: للعكبري ١/٣٦٥.

وإنما استبعد الرماني قراءة الرفع في (أحسن) لتعارضها مع النقل والقياس، وهي قراءة يحيى بن يعمر،^(١) وقد احتج بها الكوفيون ليدلوا على رأيهم بجواز حذف العائد على الاسم الموصول المرفوع بالابتداء مطلقاً؛ سواء أكان الاسم (أي) أم غيره، وسواء أطالت الصلة أم قصرت، والتقدير عندهم: على الذي هو أحسن. أما البصريون فأجازوا حذف العائد مطلقاً مع الاسم الموصول (أي) وقيدوا حذفه مع غير (أي) بشرط طول الصلة وهو ما قرره الرماني؛ لذا فقد حكم البصريون^(٢) على قراءة الرفع في (أحسن) بالشذوذ؛ لمخالفتها القياس والسمع، وعده المالقي^(٣) من مواضع القبح.

ونلاحظ أن الرماني قد استخدم مصطلح البُعد بصيغة الصفة المشبهة (بعيدة) للحكم على هذه القراءة التي حكم عليها النحاة بالشذوذ مستنداً إلى أدلة النحويين البصريين في حكمه تادباً مع القراءات القرآنية التي يرى بعض النحويين اعتمادها أدلة للقياس، كما أن البُعد يحمل دلالة الجواز المرجوح؛ وإمكان الخروج من هذا الاستعمال باعتماد أحد التأويلات المذكورة للقراءة.

وبالنظر فيما سبق نرى مصطلحات متعددة صدرت من النحاة على استعمال خارج عن القياس في القراءة القرآنية، فالجمهور جعله من مواضع الشذوذ تماشياً مع قواعدهم في حفظ المسموع الذي لا تنطبق عليه شروطهم، وجعله المالقي استعمالاً قبيحاً لمخالفته القياس المعتمد والسمع المشهور وهو بذلك يتفق مع العكبري الذي

(١) ينظر: رصف المباني (٣١١) حاشية ٨، تفسير الطبري: محمد بن جرير ٢٣٦/١٢، واتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر: شهاب الدين الدمياطي (٢٧٧).

(٢) ينظر: رصف المباني ٣١١، أوضح المسالك ١٦٨/١، شرح التصريح ١٤٤/١، الهمع ٩٠/١.

(٣) ينظر: رصف المباني ٣١١.

ضعفه، أما الرماني فجعله استعمالاً بعيداً، وهذا يعني أنه أيضاً مرجوح ضعيف ولكنه استعمل مصطلح البعد تأدباً مع كتاب الله الكريم، كما يتضح في مواقفه.

٣ - زيادة حرف الجر (الكاف)، قال الرماني: "وأجاز محمد بن جرير الطبري أن تكون غير زائدة، ولكن يكون (مثل) بمعنى ذات...، فكان التقدير عنده ليس كذاته شيء، أي ليس مثل ذاته شيء، وهذا التأويل فيه بُعد؛ لأن المثل إنما يُكنى به عن ذات الشيء في الأناسي؛ لأن بعضهم مثل لبعض والله تعالى لا مثل له"^(١)، وحكم الرماني بالبعد على تأويل الطبري ل(مثل) ب(ذات) في قوله تعالى: (ليس كمثله شيء وهو السميع البصير)^(٢) ليدل على أن الكاف حرف جر غير زائد، فالتقدير عند الطبري: ليس كذاته شيء، وعلل الرماني حكمه بأن (الذات) تستخدم كناية عن ذات الأناسي؛ لأن بعضهم مثل بعض أحياناً، والله تعالى لا مثل له. وبناء على ذلك فإن (الكاف) عنده زائدة لتوكيد نفي المثل؛ إذ لا يمكن أن يستقيم المعنى إلا بجعلها كذلك، وهو ما عليه الجمهور.^(٣) و(مثل) باقية على معناها؛ إذ المقصود نفي المثل لله عز وجل تماماً وليس في جانب، فالله عز وجل فرد صمد تعالى عن الأشباه، والتقدير: ليس شيء مثله.

وقد ترتب على الاختلاف حول معنى (الكاف) اختلافهم حول تأويل معنى مجرورها (مثل)؛ إذ أوله الطبري ب(ذات) وهو ما استبعده الرماني.

(١) معاني الحروف (٤٨-٤٩).

(٢) سورة الشورى: الآية ١١.

(٣) ينظر: سر صناعة الإعراب: ابن جني ١/٢٩٦، التبيان (٦٩٩)، رصف المباني (٢٧٣)، البحر المحيط

٥١٠/٧، المغني (٢٣٧)، شرح ابن عقيل ٣/٢٦، شرح التصريح ١٧/٢.

٤ - تسكين آخر الفعل المضارع المرفوع، قال الرماني: "فأما من أسكن اللام من القراء فالبصريون ينكرونه عليه...وقد أسكنوا ما هو أبعد من هذا، وهذا قول امرئ القيس:

اليومَ أَشْرَبُ غيرَ مُسْتَحْقَبٍ إِثْمًا مِنَ اللَّهِ وَلَا وَاعِلٌ^(١)

ذكر الرماني أن العرب قد سكتت آخر الفعل المضارع والأصل فيه الرفع تشبيهاً له بتسكين عين (عَضُد)، والأصل (عَضُد)، و(فَهْو) في (فَهْو)، وفيه بُعد، مستدلاً بقول امرئ القيس السابق، فسكّن (أشرب) والأصل (أشرب) لعدم سبقه بجازم، وحكم جمهور النحاة^(٢) على ذلك بالضرورة الشعرية التي دفعت الشاعر إلى إسكانه؛ كراهة الاستتقال، وهو أحد أنواع التسكين لغير الجزم ومنعوه في الاختيار، ومنعه ابن السراج مطلقاً، أما المبرد فأورد البيت برواية أخرى لا تتضمن موضع الشاهد؛ وهي: (اليوم أسقي)، ونقل البغدادي^(٣) هذه الرواية عن أبي الحسن الأخفش. وصححه المالقي^(٤) نقلاً وقياساً؛ ذلك أن الباء وقعت بين متحركين فتسكينها كراهة توالي المتحركات طلباً للتخفيف، ويسمى في القراءات القرآنية اختلاصاً.

(١) البيت في ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، برواية أخرى تخرجه من موضع الاستشهاد؛ وهي: فاليوم أسقى غير مستحقب... وهو بالرواية أعلاه من شواهد: الكتاب ٤/٢٠٤، الأصول ١٨٥/٢، معاني الحروف (٥٨)، رصف المباني (٣٩٢)، الأشباه والنظائر ١/٦٣.

(٢) ينظر: الكتاب ٤/٢٠٤، الأصول ١٨٥/٢، الحجة للقراء السبعة: أبو علي الفارسي ٢/٥٠٦، الجمع ١/٢١٦-٢١٧.

(٣) ينظر: خزنة الأدب: ٣/٥٣١.

(٤) ينظر: رصف المباني (٣٩٢-٣٩٣).

والخلاصة أن النحاة أجمعوا على منع تحريك آخر الفعل المضارع في هذا البيت حفاظاً على الوزن ووافقهم الرماني، لكنه استبعد حمل ذلك على تسكين عين (عَضُد) معللاً ذلك البُعد بأن (عضد) متصل والفعل (أشرب) منفصل عن ما بعده، والملاحظ على ما تقدم تنوع صيغ النحاة في تصنيف هذا الاستعمال؛ إذ يرى الجمهور أنه ضرورة شعرية، وفي هذا تخصيص له بالشعر، بينما تعامل معه آخرون بوصفه استعمالاً لغوياً خالف القياس قد يقع في النثر كما جاء في الشعر فاعتنوا بتوضيح منزلته في القاعدة؛ فجعله بعضهم قبيحاً تشديداً في منعه والتنفير منه لأن القبيح هو المخالف للنظام اللغوي في ترتيب أجزاء التركيب، وهو أسلوب يقترب من رأي الفارسي في كونه ضرورة ممنوعة فيمنع على الشاعر ارتكابها لشدة نكارتها، ومن تصنيف الرماني له في البعيد، فهو درجة ضعيفة في الفصاحة.

رابعاً: الحكم بعبارة (فيه نظر):

١ - حذف النون من الفعل وإبقاء لام القسم، قال الرماني: "وأجازوا حذف النون وإبقاء اللام، كما حذف الشاعر اللام، وأبقى النون، وعلى هذا تأولوا رواية قنبل: (لأقسم بيوم القيامة"... وهذه القراءة فيها نظر"^(١)، حكم الرماني بعبارة "فيها نظر" على قراءة: (لأقسم بيوم القيامة)^(٢) وهي قراءة منسوبة إلى الحسن وابن كثير وقنبل^(٣) واستشهد بها جماعة من النحويين على جواز حذف النون من الفعل وإبقاء لام القسم وحدها لأن الفعل دالٌّ على الحال، والنون دالةٌ على الاستقبال وهو تأويل لم يوافق عليه الرماني؛ لتوقفه عن الأخذ بهذه القراءة إذ حكم عليها بقوله: "وهذه

(١) معاني الحروف (٥٥).

(٢) سورة القيامة: الآية (١).

(٣) ينظر: معاني القرآن: ٢٠٧/٣، الحجة للقراء السبعة ٣٤٣/٦ وما بعدها.

القراءة فيها نظر"^(١)، وقد أورد الرماني أقوالاً حول أصل (لا) في القراءة المشهورة (لا) أقسم) على النحو الآتي:^(٢)

١. أن (لا) زائدة، والتقدير: أقسم بيوم القيامة، وبه قال جماعة من النحاة^(٣) وهو تأويل فيه نظر عند الرماني لأن (لا) لا تأتي زائدة في البداية.
٢. أنها بمعنى (ألا) ولم يقبله الرماني لعدم وجود النظر؛ فهو تأويل مخالف للقياس والسماع.

أن (لا) رد لكلام سابق على منكري البعث في السورة التي قبلها ثم قال: (أقسم بيوم القيامة) إعلماً بأن يقسم بيوم القيامة، وهو الوجه الذي رجحه الرماني، وبه قال الفراء وكثير من النحويين.^(٤)

أما قراءة (لأقسم) فردها الرماني من وجهين:

- الأول: عدم ثبات حذف الألف بعد (لا)، بل الثابت بقاؤها.
- الثاني: لا يجوز حذف النون المصاحبة للام القسم نحو: والله لأقوم، وأجازه بعض النحويين إن كان القسم حالاً.

والخلاصة أن الرماني توقف عند قراءة (لأقسم بيوم القيامة) لمجيئها خلاف القياس والسماع؛ فهي قراءة قليلة؛ إذ الواجب في جواب القسم إذا وقع جملة فعلية

(١) ينظر: معاني الحروف (٥٥-٨٥).

(٢) ينظر: المصدر السابق (٨٤).

(٣) ينظر: الكشاف: الزمخشري/٤/١٨٩، وقد نقل الزيادة عن غيره واعترض عليه، الحجة للقراء السبعة ٣٤٣-٣٤٥، شرح المفصل ٨/١٣٦،

(٤) ينظر: معاني القرآن: ٣/٢٠٧، دراسات لأسلوب القرآن الكريم: الشيخ عبد الخالق عزيمة ٢/٥٦٥.

فعلها مضارع مثبت غير مفصول عن لامه بفاصل ودال على الاستقبال أن يؤكد بلام التوكيد ونون التوكيد، ومجئته خلاف ذلك ضعيف.

٢ - أصل (مَهْمَن)، قال الرماني: "وحكى ابن الأنباري: مهمن يقيم أقم معه فيجوز أن يكون الأصل "مَنْ مَنْ"، فأبدلوا على مذهب الخليل، وفيه نظر"^(١)، توقف الرماني^(٢) عند نقله عن ابن الأنباري قوله: مَهْمَن يقيم أقم معه، بأنه مأخوذ من الأصل (مَنْ مَنْ) ثم أبدلوا على مذهب الخليل^(٣) معللاً رأيه بأن الهاء لا تبدل من النون، ورجح أن يكون الأصل: مه مَنْ، قياساً على قول سيبويه^(٤) في (مهما) بأنها مركبة من (مه) ضم إليها(ما).

وقد كان للنحاة^(٥) آراء حول أصل أداة الشرط (مَهْمَن)، إذ عدها الكوفيون من أدوات الشرط الجازمة، وأنشدوا:

أماويٌّ مَهْمَنٌ يَسْتَمِعُ فِي صَدِيقِهِ أَقَاوِيلَ هَذَا النَّاسِ مَاوِيٌّ يَنْدُمُ^(٦)

بينما لم يعرفها البصريون، وقول الرماني (فأبدلوا على مذهب الخليل) قاسها في ذلك على (مهما) التي يرى الخليل أن أصلها (ماما) فأبدلت الألف الأولى هاءً خروجاً من الاستتقال.^(١)

(١) معاني الحروف (٨٦، ٨٧).

(٢) ينظر: معاني الحروف (٨٦-٨٧).

(٣) ينظر: العين ٣/٣٥٨، المزهري: ٤٧٤/١-٤٧٥.

(٤) ينظر: الكتاب: ٤٣٣/١.

(٥) ينظر: المسائل العضديات: أبو علي الفارسي (٥١-٥٢)، شرح الكافية ٢/٢٥٣، الهمع ٢/٥٧.

(٦) للشاعر نهمشل بن حري بن ضمرة بن جابر، من شواهد: الخزانة ٩/١٦، شرح الكافية ٢/٢٥٣، شرح

المفصل ٤/٨، شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور ٢/١٩٦.

ورفض الرماني هذا القياس لمخالفته الأصل؛ إذ لا تُبدل الهاء من النون، وممن قال بهذا أبو منصور الأزهري^(٢) الذي يرى أن أصلها (مَنْ مَنْ) ثم أبدلت النون هاء، وهو منسوب إلى ابن الأنباري وحكاه الرماني عنه^(٣) وحكم الرماني (فيه نظر) في هذه المسألة قصد به عدم تأييد القول بأن الأصل في (مهممن): مَنْ مَنْ؛ مستنداً إلى قاعدة صرفية هامة وهي أن الهاء لا تُبدل من النون.

٣ - مجيء (إِنْ) بمعنى (أجل) في "قراءة" قوله تعالى: (إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ)؛^(٤) قال الرماني: "وفيه نظر لأجل دخول اللام في الخبر، وأحسن ما قيل في هذا أنه لغة للحرث بن كعب..."^(٥)

اختلفت تأويلات النحاة للآية بسبب رفع الاسمين بعد (إِنْ) حرف التوكيد والنصب على النحو الآتي:^(٦)

- إِنْ: حرف توكيد ونصب، واسمها ضمير الشأن محذوف، والتقدير (إنّه)، والجملة الاسمية (هذان لساحران) خبر (إِنْ)، ولام التوكيد دخلت على خبر المبتدأ (لساحران)، وضَعَّفَ الجمهور هذا الوجه، وخرَّجوا الآية تخريجاً يتفق مع رأيهم

(١) ينظر: الكتاب ١/٤٣٣.

(٢) ينظر: تهذيب اللغة ٥/٢٥٠.

(٣) ينظر: مشكل إعراب القرآن: أبو محمد القيسي ١/٣٢٧.

(٤) سورة طه: من الآية ٦٣، هذه قراءة عاصم نسبها له الأزهري في كتابه تهذيب اللغة ١٥/٤٠٦.

(٥) معاني الحروف (١١١).

(٦) ينظر: إعراب القرآن: الزجاج ٢/٦٦٨-٦٦٩، البحر المحیط ٦/٢٤٣، التحرير والتنوير: ابن

عاشور ٨/٢٥١.

القائل أن لام التوكيد في (لساحران) داخلة في الأصل على مبتدأ محذوف والتقدير: (إنَّ هذان لهما ساحران).

- إنَّ: حرف جواب بمعنى (نعم) وجملة (هذان لساحران) اسمية من مبتدأ وخبره المقترن بلام التوكيد، وهو تأويل ممتنع عند جمهور النحاة، ووافقهم الرماني.

- إنَّ: حرف توكيد ونصب، (هذان) اسمها، جاء بالألف على لغة بعض العرب الذين يستعملون المثني بالألف دائماً؛ وهم كنانة وبنو الحارث بن كعب وخثعم^(١) وبناء عليه تكون (اللام) دخلت على خبر (إنَّ) للتوكيد، وليس على خبر المبتدأ، وهو أرجح الآراء لما فيه من البعد عن التأويل والتقدير، وهو اختيار الرماني.

خامساً: الحكم بالقبح، الجرب (خلا) بعد (ما):

وحكم به الرماني في موضع واحد من كتابه عند حديثه عن الجرب (خلا) بعد (ما) نقلاً عن الكسائي فقال: "وأجاز الكسائي الجر على زيادة (ما) وهو قبيح؛ لأن (ما) لا يزداد أولاً"^(٢)

تدخل (ما) المصدرية على (خلا) فيتعين نصب المستثنى بعدها لأن خلا تكون فعلاً والحرف لا يدخل على الحرف^(٣).

ذهب الكسائي وتبعه الفارسي وابن جنبي إلى جواز الجرب (خلا) المسبوقة ب(ما) لأنها حرف جر و(ما) زائدة، وضعف ابن هشام هذا مستنداً إلى القياس والسمع؛ إذ القول بزيادة (ما) يجب أن يستند إلى القياس، والقياس يحكم بزيادتها مع

(١) ينظر: تهذيب اللغة: أبو منصور الأزهري ٤٠٦/١٥، شرح شذور الذهب: ابن هشام (٧٤)، في اللهجات العربية: إبراهيم أنيس (٣١٢).

(٢) معاني الحروف (١٠٦).

(٣) ينظر: رصف المباني (٢٦٣)، المغني (١٧٨)، أوضح المسالك ٢/٢٨٩، شرح التصريح ١/٣٦٥.

حرف الجر تالية له لا سابقة عليه ، وعلى ذلك شواهد كثيرة من القرآن الكريم ، أما زيادة (ما) قبل الحرف فليس له نظير ، ولم يرد به السماع المقبول ، فإن قالوه سماعاً فإنه شاذ لا يقاس عليه ؛ لذا حكم الرماني بقبحه لمخالفته السماع والقياس ، ولكنه ليس ممنوعاً لإثبات بعض النحويين له ، والحكم عليه بالقبح يعني أنه بلغ غايةً في المخالفة للقياس .

ونلاحظ في نص الرماني حكمه بالقبح مع التعليل له على أمر أجازته إمام المدرسة الكوفية الكسائي ، وفي هذا دلالة على اعتداد الرماني بحكمه وثقته به .

الخاتمة

الحمد لله ذي الجلال والإكرام، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للأنام، صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه الكرام وسلم تسليماً كثيراً، وبعد:
في ختام هذه الدراسة التي عنيت ببيان أحكام الخارج عن القياس في كتاب "معاني الحروف" لأبي الحسن الرماني نخلص إلى جملة من النتائج:

١ - كثرة ورود الأحكام للخارج عن القياس عند الرماني تحمل دلالة عنايته بدقة الحكم على التراكيب اللغوية؛ وهو مؤشر على عنايته بسلامة القواعد والمحافظة عليها، والتنبيه إليها.

٢ - اهتمام الرماني بالتعليل لاختياراته، وتفنيده الرأي المخالف.

٣ - الرماني بصري الاتجاه في الجملة، بل بدا في أحكامه تشدده في القياس وقبول المسموع، إلا أنه مع ذلك لا يجب التأويل والتكلف في الحكم؛ وهو ما يعلل اختلاف أحكامه في بعض الاستعمالات اللغوية عن حكم جمهور البصريين الذين كثرت عندهم التأويلات.

٤ - عبر الرماني في كتابه عن مواضع مخالفة القياس بالصيغ الآتية:

أ - الشاذ، وأصدره بحق التراكيب التي تستند إلى استعمال مسموع ولكنه يخالف القياس سواء كان نثراً أم شعراً.

ب - الضرورة الشعرية، حكم بها على كل استعمال خارج عن القياس يضطر إليه الشاعر.

ج - البعد، حكم به على الاستعمال الأضعف قياساً وسماعاً.

- د - فيه نظر، أطلقه على الاستعمال الذي لا يميزه، وفي الاعتراض على رأي أو تأويل نحوي. لكنه لا يحكم عليه بعدم الجواز لأن غيره يميزه مستنداً إلى قياس يرتضيه، أو سماع قليل قبله هو. وهو حكم بالغ الأدب مع الرأي المخالف.
- ه - القُبْح، حكم به على التركيب المخالف للقياس والسماع مخالفة قوية، وتعليله يدل على عدم جوازه عنده، ولكن نسبته إلى عالم كالكسائي جعله يكتفي بتبقيحه - وهو حكم يحمل التنفير من استعماله.
- ٥ - هذه الأحكام كلها تشترك في عدم قبول القياس عليها، وتختلف في تحديد الكثرة السماعية التي يستند إليها كل حكم؛ لذا تعددت وتنوعت.
- ٦ - يمكن عزو تباين النحاة أحياناً في هذه الأحكام إلى تباينهم في الأخذ والسماع عن العرب؛ فما قبله نحوي لم يثبت عند آخر، وهكذا، إضافة إلى اختلافهم في تحديد الكثرة التي تحدد درجة قبول المسموع.
- ٧ - لعل عدم التفريق بين اللهجات واللغة الفصيحة أحياناً هو السبب في كثرة هذه الأحكام وشيوعها بين النحاة، يتجلى هذا في مواقف النحويين من بعض القراءات القرآنية والتراكيب المقيسة عليها.
- ٨ - تباين هذه الأحكام بين النحويين نتيجة لعدم استقرار مفهوم كل حكم وضوابطه وهو أمر يحتاج إلى جهود كبيرة من الباحثين المحدثين لاستقراء هذه الأحكام في كتب التراث وتحديد دلالاتها الدقيقة عند المدارس النحوية، في محاولة للوقوف على قواعد كل حكم وضوابطه، وهي التوصية التي خرجت بها هذه الدراسة؛ لما لهذا الأمر من أهمية في ضبط هذه الأحكام وبيان درجة موافقتها أو مخالفتها للقاعدة حفاظاً على سلامة القواعد وفصاحة التراكيب، وهو جهد عظيم يتطلب تضافر الجهود للنهوض به، والله الموفق.

المصادر والمراجع

أولاً: الكتب:

- [١] تحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر: شهاب الدين أحمد الدمياطي، وضع حواشيه: الشيخ أنس مهرة، ط١، بيروت - دار الكتب العلمية، د.ت.
- [٢] ارتشاف الضرب من لسان العرب: الأندلسي، أبو حيان، تحقيق: د. مصطفى أحمد النحاس، ط١، القاهرة، مطبعة المدني ١٤٠٨ هـ - ١٤٠٩ هـ.
- [٣] الأزهية في علم الحروف: الهروي، علي بن محمد، تحقيق: عبد المعين الملوحي، ط٢، دمشق، مجمع اللغة العربية، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
- [٤] الأشباه والنظائر في النحو: السيوطي، جلال الدين، تحقيق: عبد الإله نبهان، د.ط، حلب، دار القلم العربي ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥م.
- [٥] أصول التفكير النحوي: أبو المكارم، علي، ط١، القاهرة، دار غريب للطباعة ٢٠٠٦م.
- [٦] الأصول في النحو: ابن السراج، أبو بكر، تحقيق: د.عبد الحسين الفتلي، ط١، بيروت، مؤسسة الرسالة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.
- [٧] إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، تحقيق إبراهيم الإبياري، مصر، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٤م.
- [٨] الاقتراح في علم أصول النحو: السيوطي، جلال الدين، تحقيق: أحمد محمد قاسم، ط١، القاهرة، مطبعة السعادة ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦م.

- [٩] الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين: الأنباري، أبو البركات، تحقيق: محمد مُحَيِّي الدين عبد الحميد، ط ٥، صيدا - بيروت - المكتبة العصرية ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- [١٠] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام، أبو محمد جمال الدين، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ٥، بيروت، دار الجيل ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- [١١] الإيضاح في شرح المفصل: ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمرو عثمان، تحقيق: موسى بناي العليلي، د.ط، بغداد، مطبعة العاني، د.ت.
- [١٢] البحر المحيط: الأندلسي، أبو حيان، ط ٢، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر ١٤٠٣هـ.
- [١٣] تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب: ولد أباه، محمد المختار، الشبكة العنكبوتية alaerja.net، تاريخ ٢٩ آذار ٢٠١٥م (ص ١٨٠ - ١٨٥).
- [١٤] التبيان في إعراب القرآن: العكبري، أبو البقاء، تحقيق: سعد الفقي، ط ١، المنصورة، دار اليقين، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- [١٥] التحرير والتنوير: ابن عاشور، محمد الطاهر، د.ط، تونس، الدار التونسية، ١٩٨٤م.
- [١٦] تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ابن مالك، جمال الدين، تحقيق: محمد كامل بركات، د.ط، مصر، دار الكاتب العربي ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
- [١٧] تهذيب اللغة: أبو منصور الأزهري، تحقيق: محمد عوض مرعب، ط ١، بيروت - دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠١م.

- [١٨] جامع البيان في تفسير القرآن: الطبري، محمد بن جرير، ط ٤، بيروت - دار المعرفة - ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- [١٩] الجنى الداني في حروف المعاني: المرادي، الحسن بن قاسم، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، ط ١، بيروت، دار الكتب العلمية ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- [٢٠] حاشية الصبان على شرح الأشموني: الصبان، علي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، د.ط، صيدا - لبنان، المطبعة العصرية ٢٠٠٩م - ١٤٣٠هـ.
- [٢١] الحجة للقراء السبعة: الفارسي، أبو علي، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير حويجاتي، ط ٢، دمشق - بيروت، دار المأمون للتراث، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- [٢٢] رسالة الحدود: علي بن عيسى الرماني، تحقيق: إبراهيم السامرائي، د.ط، عمّان - دار الفكر، د.ت.
- [٢٣] الخصائص: ابن جنبي، أبو الفتح عثمان، تحقيق: عبد الحميد الهنداوي، د.ط، بيروت - دار الكتب العلمية، د.ت.
- [٢٤] خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: البغدادي، عبد القادر، تحقيق: عبد السلام هارون، د.ط، القاهرة، دار الكاتب العربي ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
- [٢٥] دراسات لأسلوب القرآن الكريم: عضيمة، محمد عبد الخالق، ط ١، مصر، دار السعادة ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
- [٢٦] ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي، تحقيق: علي فاعور، ط ١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٧ - ١٩٨٧م.

- [٢٧] ديوان امرئ القيس، تحقيق، محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ٥، القاهرة، دار المعارف، د.ت.
- [٢٨] ديوان سحيم عبد بني الحسحاس، تحقيق، عبد العزيز الميمني، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٣٦٩م.
- [٢٩] ديوان الفرزدق، تحقيق، علي فاعور، ط ١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.
- [٣٠] ديوان النجاشي الحارثي، جمعه وحققه وشرحه د. عدنان محمد أحمد، ط ١، بيروت، دار صادر، ١٤٣٠هـ، ٢٠٠٩م.
- [٣١] رصف المباني في شرح حروف المعاني: المالقي، أحمد بن عبد النور، تحقيق: أحمد محمد الخراط، ط ٢، دمشق، دار القلم ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- [٣٢] الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه: المبارك، مازن، ط ٣، دمشق، دار الفكر، ١٩٩٥م - ١٤١٦هـ.
- [٣٣] سر صناعة الإعراب: ابن جنبي، أبو الفتح عثمان، تحقيق: مصطفى السقا وآخرين، ط ١، دار إحياء التراث العربي القديم، ١٣٧٤هـ - ١٩٥٤م.
- [٣٤] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: المصري، ابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ٢٠، القاهرة، دار مصر، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- [٣٥] شرح أبيات سيبويه: أبو محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي، تحقيق، د.محمد علي الريح هاشم، القاهرة، مطبعة الفجالة الجديدة، ١٣٩٤هـ، ١٩٧٤م.
- [٣٦] شرح التسهيل: ابن مالك، جمال الدين، تحقيق: أحمد السيد سيد أحمد علي، د.ط، القاهرة، المكتبة التوفيقية، د.ت.

- [٣٧] شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور، علي بن مؤمن، تحقيق: صاحب أبو جناح، د.ط، الموصل، دار الكتب للطباعة، د.ت.
- [٣٨] شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ١، القاهرة، دار الطلائع، د.ت.
- [٣٩] شرح الكافية في النحو: الإستراباذي، رضي الدين، تحقيق: يوسف حسن عمر، ط ٢، بنغازي، منشورات جامعة قازيونس، ١٩٩٦م.
- [٤٠] شرح المفصل: ابن يعيش، علي، د.ط، بيروت - عالم الكتب. د.ت.
- [٤١] الصحابي: ابن فارس، أحمد، تحقيق: السيد أحمد صقر، د.ط، القاهرة، طبعة عيسى البابي الحلبي، د.ت.
- [٤٢] ٤٢ - الضرائر: الألويسي، محمد شكري، شرح محمد بهجت الأثري، د.ط، دن، دار الآفاق العربية - ١٩٩٨م.
- [٤٣] ضرائر الشعر: ابن عصفور، علي بن مؤمن، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، ط ١، دار الأندلس، بيروت - ١٩٨٠م.
- [٤٤] العين: الفراهيدي، الخليل بن أحمد، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، ط ١، بيروت، مؤسسة الأعلمي ١٤٠٨هـ.
- [٤٥] الفروق في اللغة: العسكري، أبو هلال، ط ١، بيروت، دار الآفاق الجديدة، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
- [٤٦] في اللهجات العربية: أنيس، إبراهيم، ط ٤، مصر، مكتبة الأنجلو المصرية - ١٩٧٣م.
- [٤٧] القياس في النحو العربي نشأته وتطوره: سعيد جاسم الزبيدي، ط ١، عمان، دار الشروق - ١٩٩٧هـ.

- [٤٨] الكتاب: سيبويه، عمرو بن عثمان، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٣، بيروت، دار الكتب العلمية - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- [٤٩] الكلبيات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية): الكفوي، أبو البقاء أيوب، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، د.ط، بيروت، مؤسسة الرسالة ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- [٥٠] لسان العرب: ابن منظور، محمد، تحقيق: أمين عبد الوهاب ومحمد العبيدي، ط٢، بيروت - دار إحياء التراث العربي، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- [٥١] ما يجوز للشاعر في الضرورة: القيرواني، أبو عبد الله محمد، تحقيق: المنجي الكعبي، د.ط تونس، الدار التونسية ١٩٧١م.
- [٥٢] المدارس النحوية: ضيف، شوقي، ط٩، القاهرة، دار المعارف، د.ت.
- [٥٣] المزهري في علوم اللغة وأنواعها: السيوطي، جلال الدين، شرحه وضبطه وصححه: محمد أحمد جاد المولى، علي البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، د.ط، بيروت - دار الفكر، د.ت.
- [٥٤] المسائل العضديات: أبو علي الفارسي، تحقيق: علي جابر المنصوري، ط١، عالم الكتب - بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- [٥٥] مشكل إعراب القرآن: القيسي، أبو محمد مكي، تحقيق: محي الدين رمضان، ط٣، بيروت، مؤسسة الرسالة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- [٥٦] معاني الحروف: الرماني، علي بن عيسى، تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط٣، جدة، دار الشروق ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- [٥٧] معاني القرآن: الفراء، يحيى بن زياد، تحقيق: محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، ط٢، بيروت، عالم الكتب - ١٩٨٠م.

- [٥٨] معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب: الحموي، ياقوت، تحقيق: إحسان عباس، ط ١، بيروت، دار الغرب الإسلامي - ١٩٩٣م.
- [٥٩] معجم التعريفات: الجرجاني، علي بن محمد، تحقيق: محمد صديق المشاوي، د.ط، القاهرة - دار الفضيلة د.ت.
- [٦٠] المعجم الفلسفي: صليبا، جميل، د.ط، بيروت، الشركة العالمية للكتاب، ١٩٩٤م.
- [٦١] معجم المصطلحات النحوية والصرفية: اللبدي، سمير، ط ٣، بيروت، مؤسسة الرسالة، عمان، دار الفرقان، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.
- [٦٢] مغني اللبيب عن كتب الأعراب: ابن هشام، جمال الدين، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، د.ط، صيدا، المكتبة العصرية، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- [٦٣] المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: الشاطبي، أبو إسحاق، تحقيق: عياد بن عيد الثبتي، مكة المكرمة، معهد البحوث العلمية، د.ت.
- [٦٤] المقتضب: المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، ط ١، القاهرة، لجنة إحياء التراث الإسلامي - ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- [٦٥] نزهة الألباء في طبقات الأدباء: الأنباري، أبو البركات، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، د.ط، القاهرة، مطبعة المدني، دار نهضة مصر، ١٣٨٦هـ - ١٩٨٧م.
- [٦٦] نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: الطنطاوي، محمد، راجعه: سعيد محمد اللحام، ط ١، بيروت، عالم الكتب، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

- [٦٧] همع الهوامع شرح جمع الجوامع: السيوطي، جلال الدين، ط١، مصر، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٣٢٧هـ.
- [٦٨] وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: أبو العباس شمس الدين بن خلكان، تحقيق، إحسان عباس، ط٥، بيروت، دار صادر، ١٩٠٠م.
ثانياً: البحوث والرسائل الجامعية:
- [٦٩] الأحكام النحوية بين الثبات والتحول: عبد الباقي، وليد محمد، رسالة دكتوراه، القاهرة، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ١٤٣٣هـ، ٢٠١٢م.
- [٧٠] الاستعمال اللغوي القبيح عند سيبويه دراسة في الاصطلاح والاستعمال: د. جزاء محمد المصاروة، بحث منشور في مجلة العلوم الإنسانية، عدد ٢٥، ٢٠١٥م.
- [٧١] الحدود في النحو: الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى، تحقيق: بتول قاسم مجتري، بحث منشور في مجلة المورد، العراق، وزارة الثقافة العراقية، العدد الأول، المجلد ٢٣، ١٤١٦هـ، ١٩٩٥م.
- [٧٢] الشاذ والضرورة في كتاب المقتضب للمبرد دراسة وصفية تحليلية، يحيى عبد المجيد أبو مهادي، رسالة ماجستير، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية بغزة.
- [٧٣] الشذوذ في الشاهد الشعري بين الدلالة والاستعمال "شواهد سيبويه نموذجاً": الحربي، نورة ناهر، رسالة ماجستير، السعودية، جامعة الملك عبد العزيز، ١٤٣٢هـ.
- [٧٤] ظاهرة القبح في كتاب سيبويه، أحمد عبد اللاه عوض سالم، رسالة دكتوراه، موقع جامعة عدن، نصر باغريب، ٢٠١١م.

- [٧٥] كتاب معاني الحروف للرماني دراسة تحليلية، علي الخيكانى، بحث منشور في مجلة "دواة" للدراسات اللغوية والتربوية، الموقع الإلكتروني: iasj.net
- [٧٦] مصطلح "الخُلف" في كتاب سيوييه: حجاز، المتولي محمود، بحث منشور في حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، القاهرة، كلية الآداب، العدد ٣٤، ٢٠١٤هـ ١٤٣٥م.
- [٧٧] مفهوم الضرورة عند النحاة: المصطفى، سعد الدين، مقال منشور في شبكة الألوكة، ٢٥ - ٥ - ١٤٣٦هـ.

The Rulings of non-analogous in "The Meaning of Letters" book Attributed to Romani

Prepared by: Dr. Maha Abdulaziz Alkhudair

*The Associated professor in Arabic Language Grammar-
Arabic Language Department*

College of Arabic Arts- Princess Nourah bint Abdulrahman University.

Abstract: This study was concerned with explaining the different formulas of analogy in the book "Ma'ani al-Shafar" by Abu al-Hasan Ali al-Ramani (d. 384 AH). It aimed to clarify al-Ramani's position on it by presenting its positions, and the extent of his agreement with the rulings of grammarians in it, and to determine the relationship of the term of each formula to the degree of correctness outside the analogy. He linked that to the impact of the knowledge inventory of Al-Rommani. The number of these formulas reached five; It is (the anomaly, the poetic necessity, the distance, it has consideration, the ugliness). Quantitative judgments; It is judged on the basis of how much it is heard and how little it is, such as the odd judgment, and specific judgments. It is judged by the quality of the used syntax, and the remaining four formulas fall under it. The study concluded by confirming the attention of al-Ramani with the approval of the Basrien saints and standing on what they accepted, but he seemed stronger than them in judging the outside of the analogy, whether it was prose, poetry, or Quranic reading, which is one of the effects of his distinguished scholarly personality with which he is known. It is in all of this apparent politeness with other rulings, a summary of the phrase, accompanied by its rulings with scientific explanations. The study came out with a recommendation to researchers to double the effort to collect these judgments, extrapolate their controls and formulas, and liberate the differences among them.

Key words: grammatical constriction- ugliness - atypical -Poetic necessity- disputable.